جامـــعة عمار ثليجي الاغواط

كـلية الحــقوق والعــلوم السـياسية

قسم الحـقوق

مذكـرة تخرج ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون أعمال

والموسومة بـ:

الاستثمار في القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

إعداد الطلبة:

حاكمي لبنى

سارة عبدلي

إشراف

الأستاذ"ة":

رابحي لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

تركي مُحَمَّد السعيد	**رئيسا**
رابحي لخضر	**مشرفا ومقررا**
بلكعيبات مراد	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2024/2023

إهـــــداء

ماسلكنا البدايات إلا بتيسره و ما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه و ما حققنا الغايات إلا بفضله

فالحمدلله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

. أهدي ثمرة نجاحي إلى :**روح جدي** فقيدي الغالي رحمه الله و اسكنه فسيح جناته

إلى من قال فيهما الله تعالى:"**و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و با لوالدين إحسانا**"

والدي العزيز إلى سندي و مصدر الأمان الذي استمد منه قواي نور عيني و فخري و إعتزازي

إلى **أمي** العزيزة :إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحاتي ذات الدعوات السخية .

إلى الأيادي التي أزالت أشواك الفشل من طريقي من ساندوني عند ضعفي أخواتي

شكر خاص الى من ساندني ووجهني و ذلل كل الصعوبات من حولي"**ك،م**"

الى كل أحبتي و أصدقائي المخلصين الى كل من و من سهر معنا في مسيرتنا العلمية

و الشكر الخالص للدكتور" **رابحي لخضر** "على كل التوجيهات المقدمة طيلة فترة انجاز هذا العمل

و شكر الخاص إلى الزميلة "سارة عبدلي" التي تقاسمت معها انجاز هذا العمل.

حاكمي لبنى

إهـــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع :لمن كان سبب في وجودي امي وابي حفظهما الرحمان والى سندي ومن شجعني على اكمال دراستي زوجي الغالي والى قرة عيني أولادي إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من أخوة واخوات واشكر زملائي في العمل على تشجيعي والى كل من أعطاني يد العون من بعيد او قريب كما لا أنسى زميلتي واختي لبنى حاكم وأخص بالذكر المشرف استاذ دكتور رابحي

سارة عبدلي

مقدمة

مقدمة :

لعدة عقود، والاقتصاد الجزائري كان ولايزال اقتصادا ريعيا بامتياز نتيجة الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل وعدم ادماجه في الاقتصاد وتكامله مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى مع سوء إدارة عوائده، ناهيك عن ذلك الصدمات المتكررة الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، ما أدى إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري وأثر سلبا على مسارات التنمية. فضلا عن ذلك فإنَّ النفط مورد ناضب غير مستدام في ظل ظهور عدة بدائل طاقوية وعلى رأسها الطاقات المتجددة التي أصبحت من أبرز متغيرات رسم الصورة المستقبلية للإمدادات الطاقوية الدولية حيث شهدت في الآونة الأخيرة تطورات عديدة على المستوى التكنولوجي والصناعي ما زاد من التوجه الدولي نحوها، إضافة إلى مجموعة من التحديات التنموية والبيئية الأخرى التي تفرضها التبعية النفطية، ما أوجب على الجزائر إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والبحث عن قطاعات ذات ميزة نسبية تكون بديلة للنفط تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري .

ومما لا شك فيه، أنَّ التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية لا بد منه، باعتبار أنَّه يساهم في التصدي لمخاطر تقلبات أسعار النفط من خلال توسيع فرص الاستثمار والتقليل من المخاطر الناتجة عن تمركز الاستثمارات في قطاع واحد من جهة ومخاطر تراجع ايرادات التصدير في ذات القطاع من جهة أخرى، وكذلك بناء اقتصاد متين قائم على قاعدة انتاجية متنوعة ما من شأنه تعزيز العلاقة التشابكية بين مختلف القطاعات الانتاجية، فضلا عن التمكن من الانفتاح على العديد من الأسواق الدولية الجديدة دون الاقتصار على الأسواق التقليدية.

ولقد سعت الجزائر إلى محاولة فك ارتباطها بالنفط وخلق منافذ جديدة لتنويع اقتصادها من خلال القيام بالعديد من الاصلاحات وتبني مجموعة من البرامج التنموية لتثمين القاعدة الانتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأساسية (الفلاحة، الصناعة والخدمات) وترقية الاستثمار بتعزيز دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد والانفتاح التجاري على أسواق دولية جديدة، إلا أنَّ العديد من هذه البرامج كانت نتائجها غير واعدة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب، وهو الأمر الذي يستدعي تسليط

الضوء على هذه البرامج الفلاحية لتحليلها وتقييمها وتحديد مختلف المعوقات التي حالت دون فعاليتها.

1. أهمية الموضوع :

-تكمن أهمية الدراسة في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنوع الإقتصادي، من خلال

التزايد في الدور المناط بالاستثمار في القطاع الفلاحي، بتوفير الظروف المناسبة لذلك من أجل استغلال الإمكانيات المتاحة للقطاع في الجزائر؛

-مواكبة التطورات التي عرفتها سياسة الدعم التي طبقتها كل من الدول المتقدمة والنامية وخاصة الجزائر، مع إبراز أهميتها في تنمية القطاع الفلاحي في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف.

2. أهداف الموضوع:

هناك مجموعة من الأهداف المحدودة وراء دراستنا لهذا الموضوع، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بالموضوع في حد ذاته و سنحاول الوصول إليها من خلال هذه الدراسة ومن أهمها:

-دراسة تأثير القطاعات الأساسية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر والمتمثلة في القطاع الفلاحي.

-تشخيص واقع القطاع الفلاحي على ضوء مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

-معرفة مدى مساهمة الاستثمار في القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري وما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة للإقلاع بهذا الاقتصاد المتنوع.

-متابعة مسار الاستثمار في القطاع الفلاحي.

-تحليل وتقويم البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر للتحرر من تبعية النفط وتحقيق التنويع الاقتصادي.

-تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائري.

-محاولة التطرق إلى أهم الاستراتيجيات التنموية الكفيلة بتحقيق إقلاع اقتصادي للجزائر خارج قطاع المحروقات.

-المساهمة في تقديم مجموعة من الحلول والمقترحات المساعدة على تعزيز مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال الاستثمار في القطاع الفلاحي.

3. من أسباب اختيار الموضوع :

لاختيار الموضوع هناك أسباب ذاتية و أخرى موضوعية:

***الأسباب الشخصية:**

تكمن الأسباب الشخصية التي دفعتنا لاختيار هدا الموضوع كون لدينا الميل الشخصي للبحث في الميدان الزراعي والوقوف على مقوماته التنموية في الجزائر، وكدلك من أجل إشباع فضول الشخصي حول الموضوع، وإثراء المعرفة الشخصية حول أحد مواضيع الساعة الهامة والمرتبطة باستراتيجيات التنويع الاقتصادي كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

***الأسباب الموضوعية:**

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى إظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الفلاحي لمواجهة التحديات وتحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر من جهة ، ومن جهة أخرى من أجل التعرف على التطورات التي عرفتها سياسة الإستثمار والدعم الفلاحي في الجزائر، لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي وما نتج عن ذلك من نتائج، وكذلك صلة الموضوع بالتخصصات المدروسة في التدرج وما بعد التدرج، والرغبة في التحكم في الموضوع وجزئياته ، وفي الأخير كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرياته تدعو للبحث فيه.

4. إشكالية البحث:

إن النهوض بالقطاع الفلاحي وإعادة التوازن للاقتصاد من خلال ذلك القطاع، يتطلب من الجهات الوصية تخصيص الموارد له واستغلاله الاستغلال الأمثل لإعادة التوازن للاقتصاد، لذلك قد يكون القطاع المعوّل عليه ليكون بديلا آخر من البدائل التي يمكن أن تكون فعّالة في مسألة تنويع الاقتصاد ،باعتبار أن الجزائر بلد ذو تقاليد ريفية، حيث تشكل الفلاحة أحد القطاعات الأساسية للمجتمع وأحد أهم عناصر اقتصادها، وهو ما يستوجب إعادة النظر في إمكانيات هدا القطاع وفي مسألة كيفية تخصيص الموارد للقطاع خاصة و أن الجزائر تواجه خللا تنظيميا وهيكليا في منظومتها

الاقتصادية حيث يعتمد اقتصادها أساسا على الصادرات من النفط والغاز، وتحاول في الآونة الأخيرة إيجاد حلول من أجل تنويع اقتصادها ومحاولة التخلص من تبعيتها المفرطة للريع النفطي، خاصة بعد الصدمات البترولية المتتالية المتعلقة بانخفاض أسعار البترول.

ولما للتصدير خارج قطاع المحروقات من أهمية في تحقيق توازن في الميزان التجاري، كان لابد على الجزائر أن تتجه نحو تنويع صادراتها من خلال الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن بين هذه القطاعات نجد القطاع الفلاحي الذي يمتلك أهمية استراتيجية سواء من حيث توفير الغذاء أو المساهمة في جلب العملة الصعبة من خلال التصدير.

ومن خلال هذا تتبلور الاشكالية التالية، والتي سيتم الاجابة عليها خلال الدراسة ، ويمكن صياغتها على النحو التالي:

-كيف يمكن للقطاع الفلاحي أن يكون استثمارا حقيقيا للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؟

5. المناهج:

حتى نتمكن من الالمام بكل ما هو متعلق بالاستثمار في القطاع الفلاحي كآلية خارج قطاع المحروقات، فقد تم الاعتماد على:

***المنهج الوصفي التحليلي** : حيث تم وصف و تحديد وتصنيف عناصر الموضوع المدروس ،فالاعتماد عليه ضرورة حتمية ، كما أن الدراسات التي تصف وتفسر الوضع الراهن أو ما هو موجود فعلا (الواقع الظاهر) تعتمد عليه في تكوين الفرضيات و اختبارها ،فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة و يوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفا رقميا يوضح حجم الظاهرة و درجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى ،كما يقتصر المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة.

وقد اعتمدت عليه الدراسة من خلال إبراز المفاهيم الأساسية للموضوع الخاصة بالتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة والاستثمار، وسرد طرق والوسائل المنتهجة من قبل الجزائر لتطوير هذا القطاع.

*المنهج التاريخي: من خلال الرجوع إلى الدراسات التي نصت على عناصر موضوعنا، وتتبع مسار تطور وسن قوانين متعلقة بالاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى إبراز مراحل التاريخية للهيكلة وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الجزائر، ومراحل تطور القطاع الفلاحي.

6. حدود الدراسة :

*الزمانية: طبقت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2023-2024.

7. الدراسات السابقة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على:

- **دراسة لـ" صادق هادي ، سنة 2014 "، بعنوان :"دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، سطيف.**

حيث افترض الباحث أن التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وكذا الجزائر، يعتبر مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة قياسا بالتجربة النرويجية في هذا المجال، وبخصوص الجهود التنموية المبذولة في الجزائر في السنوات الأخيرة لم تساهم في بناء التنمية المستدامة .

كما كانت من أبرز أهداف هذه الدراسة: التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية المستدامة في الدول النفطية وكذا الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية للدولة وكذا الوقوف على حقيقة وواقع الاقتصاديات النفطية، ومدى انكشافها على الهزات والأزمات الاقتصادية، وحتى السياسية والأمنية الدولية.

ومن بين النتائج المتحصل عليها نذكر:

-إن تأهيل الاقتصاد الوطني لاعتماد وتنفيذ التنمية المستدامة يتطلب بناء قاعدة اقتصادية متنوعة وصلبة، تقوم على تطوير القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، وإرساء قاعدة علمية وتقنية، تهدف إلى تطوير الطاقات البشرية، وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات التنمية.

-إن ضعف السياسات النفطية الموحدة للدول المصدرة لهذه المادة، خاصة النامية، أدى إلى تفاقم المشاكل والتحديات التي تواجهها خاصة تلك المرتبطة بتقلبات الأسعار، وانعكاسات ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

تتمثل نقاط التشابه كون الدراسة تناولت موضوع التنويع في الاقتصاد الجزائري، وكذا في بعض العناصر في الاطار النظري مثل المؤشرات، الأهمية، إلا انه قام بالمقارنة بين النرويج و الجزائر بالإضافة الى انها اعتمدت على الدراسة التحليلية وخالية من القياس الاقتصادي.

- **دراسة لـ :" قابوش فريال ،سنة 2018"، بعنوان: أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة أم البواقي.**

حيث أرادت الباحثة من خلال هذه الدراسة قياس درجة التنويع الاقتصادي خارج القطاع النفطي انطلاقا من تطور بنية و تركيب خمسة متغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، العمالة. قصد الوصول إلى هدف التنويع الاقتصادي و معرفة أثره على النمو الاقتصادي، حيث قامت بقياس درجة التنويع من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان، حيث أظهر هذا الأخير ضعف التنويع في الاقتصاد الجزائري، كما استنتجت من خلال تقدير النموذج أن العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي علاقة طردية، ولكنها ضعيفة.

وقد استعانت دراستنا بهده الدراسة من خلال التطرق إلى تحديد مفاهيم حول التنويع الاقتصادي ، وتطور الفلاحة في الجزائر من خلال إبراز أهم المراحل و واقع الفلاحة في الجزائر في الفصل الأول.

- **دراسة لـ: " الشارف بن عطية سفيان و حاكمي بوحفص، سنة 2018 " ، بعنوان: " التنويع الإقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990 – 2017 " ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10 ، العدد 02 ، جامعة الجلفة.**

حيث تسعى هذه الدراسة إلى التطرق للتنويع الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة 1990 إلى غاية

2017 ، وذلك من خلال إبراز أثر القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على حوالي 98% من الايرادات النفطية، هذا الأخير جعل منه مرهون بتقلبات أسعار النفط، وحسب الدراسات الأدبية فان الاعتماد الشبه التام على مورد واحد قد يعرقل مسار النمو الاقتصادي من مختلف الجوانب، وهذا ما اوجب على الجزائر بتنويع اقتصادها، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ما بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي مقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات، كما وضح لنا تقدير النموذج الفلاحة ليس له معنوية وهذا هو القطاع المعول عليه فيما يخص القطاعات الغير النفطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد لنا على وجود تأثير القطاعات خارج النفط على النمو الاقتصادي للجزائر.

- **دراسة لـ " ضيف أحمد وعزوز أحمد، سنة 2018 "، بعنوان: " واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14 ، العدد 19.**

حيث تعالج هذه الدراسة الاشكالية الرئيسية : كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، مؤشراته أهدافه وأهميته، من ثم قياس درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر بالاعتماد على مقياس هيرفندل هيرشمان، وذلك بالاعتماد على نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري ، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة:

-حسب مؤشر هرفندل هيرشمان، فإن درجة التنويع الاقتصادي في الإقتصاد الجزائري ضعيفة، حيث لوحظ أن المؤشر يتبع في تغيراته تغيرات أسعار البترول مما يؤكد هيمنته على الناتج المحلي الاجمالي.

-رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تثبت

بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة.

8. هيكل البحث:

لتحقيق الأهداف والإجابة على التساؤلات المطروحة وفق منهجية تتلاءم مع طبيعة موضوع البحث، ويتم معالجة إشكالية البحث ، فقد تم تقسيم الد راسة بما يحقق أهدافها كما يلي:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين حيث:

تناولنا في **الفصل الأول** الدي كان بعنوان **التأصيل النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي**، والدي تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول بعنوان أساسيات حول التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر ، المبحث الثاني : القطاع الفلاحي بين الامكانيات وحتمية التنويع الاقتصادي.

أما **الفصل الثاني: الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر (نموذج الشراكة الجزائرية الايطالية)**. تطرقنا من خلاله إلى اسهامات واستراتيجيات الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تحديات وحلول الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل تفعيل التنوع الاقتصادي.

الفصل الأول

التأصيل النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي

تمهيد:

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية. إن اعتماد هذه الاقتصاديات على مورد واحد لم يكن اختيارا بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذت المورد في تلك الدول، إذ اغلب هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذا المورد خاصة فيما يتعلق بالثروات الباطنية.

من خلال ما سبق نجد بأن ثراء هذه الدول بالثروات الباطنية هو نعمة عليها (في حالة ارتفاع أسعار هذه الثروات في الأسواق العالمية)، ولكن يصبح نقمة عند انخفاض الأسعار وذلك لعدم وجود البديل في هذه الحالة، ولذلك وجب التفكير في تنويع هيكل اقتصاد هذه الدول حتى لا يبقى اقتصادها مرتبط بتقلبات أسعار هذه المنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وعليه فأي تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد الجزائري، ولقد تبنت الحكومة الجزائرية منذ الأزمة النفطية 1986 مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، حتى يصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في مجموعة من القطاعات منها القطاع الفلاحي، و الدي سوف نتناوله من خلال هذا الفصل، حيث نتطرق إلى:

- **المبحث الأول: أساسيات حول التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات وحتمية التنويع الاقتصادي.**

المبحث الأول: أساسيات حول التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر.

يساعد التنويع الاقتصادي في رفع من مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحمي الإجمالي، خاصة في الدول التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، لذلك قامت الدولة الجزائرية على وضع برامج التنموية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي في الجزائر

تعتبر عملية تنويع النشاط الاقتصادي مهمة صعبة لجميع الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط، حيث تشكل سياسة التنويع الاقتصادي في الدول الريعية وبالأخص الجزائر، سبيلا آمنا لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، و النهوض الاقتصادي الحقيقي، من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كل القطاعات الاقتصادية المختلفة و تعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و تنويع مصادر الدخل.

والاقتصاد المتنوع يميل أن يكون أكثر استقرارا و لديه القدرة على خلق فرص العمل. كما انه يقلل من صدمات الأسعار وكذا صدمات الاعتماد على مورد واحد .لأن النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على مورد واحد هو نموذج اقتصادي غير مستدام. ومن خلال هذا المطلب سوف نستعرض مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته في الفرع الأول ثم الفرع الثاني محددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي و أهميته

إن التنويع الاقتصادي هو الركيزة الأساسية التي تساهم في بناء و تمتين القاعدة الإقتصادية للدول المتطورة، كما أنه كان السبب الرئيسي في نجاح واستقرار العديد من الدول الكبرى. ولإدراك هذه الأهمية سنقوم أولا بعرض المفاهيم المفصلة للتنويع الاقتصادي، من ثم ذكر أهميته.

أولا/ مفهوم التنويع الاقتصادي

قدمت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية مفهوم التنويع الإقتصادي على أنه:

التنويع الاقتصادي: هو احدى الاستراتيجيات الرئيسية للتغيير، والذي يفرض إضافة أنشطة جديدة المقدمة من المؤسسة [1].

ويعرَف التنويع الاقتصادي على أنهُ "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[2] ."

والتنويع في معناه البسيط، يعرف بـ " عدم وضع البيض في سلة واحدة " فالإعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد

[1] Vincent Lagarde , Le profil du dirigeant comme variable explicative des choix de diversification en agriculture , La Revue des Sciences de Gestion, n° 220-221 ,Direction et Gestion ,2006, p32.

[2] أحمد ضيف و أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ،المجلد 14، العدد 19، تاريخ النشر:2018/10/29، ص 22.

الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي إقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر، وبالتالي فإن وجود تنويع إقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد [3].

التنويع :عبارة عن مجموعة من السياسات التي تهدف الى إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة، وهو ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتنويع القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصادر الدخل [4].

إن التنويع الاقتصادي الكلي هو عملية تحول هيكلي لاقتصاد ينتقل من نسيج اقتصادي تهيمن عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، والزراعة، والتعدين، وما إلى ذلك)، إلى القطاعات الثانوية (المعالجة، والتصنيع، وما إلى ذلك) و الصناعات الثالثة (التجارة، السياحة، إلخ[5] .)

من خلال ما سبق، نعرف التنويع الإقتصادي على أنه سياسة تنموية وإستراتيجية رئيسية للتغيير والإعتماد على عدة مصادر للإنتاج في قطاعات متنوعة، وذلك لتجنب مخاطر الأزمات الإقتصادية وتحقيق نوع من الاستقرار الدائم في مصادر الدخل على المدى الطويل والقصير.

ثانيا/أهمية التنويع الاقتصادي

مما لا شك فيه أن للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة سواءا على المستوى الكلي أو الجزئي، وأهمها[6]:

---

[3] شليحي الطاهر وبن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، **مجلة الحقيقة**، مجلد 17 ،العدد 47 ،ديسمبر 2018 ، ص 191.

[4] خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، **مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية**، المجلد 19 ، العدد 1 ،جامعة القاهرة، مصر، 2018 ،ص 77.

[5] François Ngangoue, PLANIFIER ET ORGANISER LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE EN AFRIQUE CENTRALE , éditions ICES(Revue congolaise de gestion) 2016/1 , Numéro 21-22, pages 45 a 87.

[6] عبد الرزاق بن علي ونجوى راشدي، التنويع الإقتصادي :المفهوم، الأهمية والمحددات، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي ،نوفمبر 2016 ،ص4.

-تخلف الأزمات الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية تدهورات واختلالات في ميزانيات واقتصاديات الدول التي تعتمد على قطاع واحد بشكل كبير، فمثلا كحالة الدول النامية والدول النفطية عند انخفاض أسعار النفط، فالتنويع الإقتصادي أهم حل للخروج وتفادي هذه المشاكل والأزمات في كل القطاعات، فاعتماد الدول على العديد من مصادر الإنتاج يجعل إقتصادها مستقرا ومرنا، وكذلك هو الحال على المستوى الجزئي في المؤسسات والشركات، فتنويع منتجاتها ونشاطاتها يساهم في تفاديها للتغيرات الحاصلة في الأسواق كالكوارث الطبيعية، ظهور منافسين جدد.

-التنويع الإقتصادي ينظر اليه على نطاق واسع بأنه أحد مسارات الخروج من "لعنة الموارد " للبلدان النامية التي تملك وفرة الموارد الطبيعية؛

-احتلت مسألتي النمو و التنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع الاقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين: أولهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط. ثانيا الإعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شانها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي[7] .

الفرع الثاني: محددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

من أجل معرفة التنويع الاقتصادي لدولة ما لابد من دراسة المحددات والأسس والمبادئ التي تقوم هذه الدولة عليها، بالإضافة إلى قياس المؤشرات لهده الدولة، وهو ما سوف نتطرق في له من خلال هدا الفرع .

أولا/ محددات التنويع الاقتصادي

[7] عبد الرزاق بن علي ونجوى راشدي، نفس المرجع، ص4.

للتمييز بين وجود التنويع الاقتصادي في دولة ما من عدمه يوجد العديد من المحددات والتي بدورها أيضا تقيم نجاح أو فشل عملية التنويع، نذكر منها ما يلي[8] :

1-الحكم الرشيد : توفير وبناء بيئة ملائمة لتطبيق سياسات التنويع الاقتصادي، وذلك لرعاية القطاعات الناشئة بما يسمح لها بالتطور والنمو لتساهم بشكل أكثر في الاقتصاد الوطني.

2- القطاع الخاص : يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تعزيز التنويع، من خلال قيادة الإبتكار والنشاط الإقتصادي في القطاعات غير المستغلة. يمكن على سبيل المثال، الإستثمار في البحث والتطوير الأنشطة جديدة. علاوة على ذلك، الشركات الخاصة غالبا ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الإبتكار إلى الإقتصاد .

3- **حجم الاستثمارات** : يعتبر حجم الاستثمارات من دلائل وجود التنويع الاقتصادي في الدولة، حيث أنهذا الأخير يساهم في نسبة التكوين الرأسمالي، أي كلما ارتفع حجم الاستثمارات ارتفع نسبة التكوين الرأسمالي وبالتالي ارتفاع درجة التنويع الإقتصادي في اقتصاد هذه الدولة.

4-**درجة إستغلال الموارد الطبيعية**: حيث يسهم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات، فعلى سبيل المثال يجب على الدولة النفطية استغلال الوفرة النفطية المتاحة في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي -5القدرة المؤسسية والموارد البشرية: وتتمثل في الدعم الحكومي للبحث والتطوير العلمي في القطاعات عالية النمو، وذلك لتحفيز المؤسسات والأفراد على الزيادة في التنويع الاقتصادي [9].

ثانيا/مؤشرات التنويع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها [10]:

-معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضًا

---

[8] دنيا خنشول، التنويع الاقتصادي في الجزائر الواقع وإمكانية التحقيق، **مجلة دراسات اقتصادية** ،المجلد7،العدد1،جوان2020،ص 203.

[9] دنيا خنشول، نفس المرجع، ص 203.

[10] أحمد ضيف و أحمد عزوز، مرجع سابق، ص 23.

قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

-درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

-تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

-نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

-تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

-تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

-مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه [11].

المطلب الثاني: الاستثمار كمحدد من محددات التنويع الاقتصادي

الاستثمار من العناصر الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو المحرك لها لارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتطور والتجديد، كما يعتبر

[11] أحمد ضيف و أحمد عزوز، المرجع نفسه، ص 23.

من أهم مكونات الطلب الكلي، حيث أن انتعاش الاستثمارات هو انتعاش للطلب الكلي، مما يترتب عليه زيادة في الدخل الوطني ونصيب الفرد منه، وبالتالي زيادة في النمو والتنمية الإقتصادية، ومن جهة أخرى فهو يعتبر عنصرا هاما من عناصر الإنتاج، ومستواه قد يؤثر مباشرة في زيادة أو إنخفاض حجم الطاقة الإنتاجية للإقتصاد التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو.

بجانب الطلب الكلي. وسوف نتعرف من خلال هدا المطلب على ماهية الاستثمار في الفرع الأول ، ثم في الفرع الثاني المناخ الاستثماري ومحدداته.

الفرع الأول: ماهية الاستثمار

تسعى الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من المؤشرات، ويعتبر الاستثمار أحد ركائزها التي من خلاله تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام، ومن خلال هذا الفرع سوف نتطرق إلى إعطاء مفهوم شامل للاستثمار، ومبادئه وأنواعه.

أولا/ مفهوم الاستثمار

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الإستثمار بتعدد الباحثين الدين تناولو الموضوع، ولما كان الإستثمار عملية مركبة تجمع بين عناصر إقتصادية ومالية وأخرى قانونية، فمن الضروري الوقوف على مفهومه من خلال تلك الجوانب:

يعرف الاستثمار بالمعنى الاقتصادي على أنه اكتساب موجودات مادية، هذا ما يعني أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات[12] .

– عُرّف الاستثمار على أنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح المالي عموما، قد يكون هذا الاستثمار على شكل مادي ملموس يتمثل في (الأراضي، البنايات، السلع المعمرة، الآلات والمعدات، السيارات...الخ)، أو على شكل مالي (النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع

[12] سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الإستثمارية** .دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009 ،ص 15.

لأجل، السندات والأسهم والتعهدات...الخ)، هذا ما يمثل عملية توظيف الأموال سواء كانت في موجودات مادية أو مالية تعتبر استثمارا [13].

أما مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية فهو التعامل بالأموال للحصول على الربح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة أو فترة زمنية معينة، قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوّض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وعن كامل المخاطر المتوقعة في المستقبل [14].

أما المشرع الجزائري فقد عرّف الاستثمار على أنه عملية خلق وتوسيع القدرات وإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسة ما عن طريق مساهمة عينية أو مالية في رأس المال من طرف المساهمين في نشاطات إنتاج السلع والخدمات[15] .

من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الاستثمار على أنه التخلي عن أموال متاحة حاليا ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الإنخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة، بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.

ثانيا/ مبادئ الاستثمار

لكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين بدائل الاستثمار المتاحة في ضوء نتائج تحليلها، لابد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة للاستثمار والمتمثلة في النقاط الآتية [16]:

أولا– مبدأ الاختيار: إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

-يحصر البدائل المتاحة ويحددها؛

---

[13] طاهر حيدر، **أساسيات الإستثمار**. دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009 ، ص 13.

[14] سيد سالم عرفة، **مرجع سابق** ، ص 15.

[15] المادة 2 من المرسوم التشريعي رقم 23-12 الصادر بتاريخ: 1995/10/05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 14، الصادرة في 1993/10/10.

[16] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** .دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، 2012 ،ص 21.

-يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري؛

-يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل؛

-يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

ثانيا – مبدأ المقارنة: وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر من وجهة المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

ثالثا– مبدأ الملائمة: يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار بين مجالات الاستثمار وأدواته، وما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

-معدل العائد على الاستثمار.

-درجة المخاطر التي يتصف الاستثمار.

-مستوى السيولة التي يتمتع كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

رابعا– مبدأ التنويع: وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها. غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

ثالثا/ خصائص الاستثمار :

يتميز الاستثمار بمجموعة من الخصائص وهي[17]:

- يحقق المستثمر عائدا معقولا مستمرا في المشروعات الاقتصادية؛

[17] سهام بن ساهل، استراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة ، مذكرة لنيل ليسانس في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،1996، ص4.

- يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية قدر كبير من الأمان ،أي درجة المخاطرة المتعلقة بالخسائر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير؛
- توفر للمستثمر ميزة الملاءمة إذ يختار من المشروعات ما يتناسب وميوله؛
- يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله ويقوم بإدارتها بنفسه أو يفوض الغير بإدارتها لحسابه؛
- يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكثر من غيره .

ثانيا/ أنواع الاستثمار

هناك عدة تصنيفات للاستثمارات أو كما يمكن أيضا تسميتها مجالات الاستثمار وهي:

أولا– حسب القائم بالاستثمار:

ينقسم الاستثمار على حسب القائم به إلى ثلاثة أنواع:

1–الاستثمار الفردي: يتمثل فيما يوجهه الفرد من مدخراته أو مدخرات الغير إلي تكوين رأس مال حقيقي جديد.

2–استثمارات الشركات: فتتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة، أو من القروض التي يتم الحصول عليها.

3–الاستثمار الحكومي: فيتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العام أو من حصيلة أذون الخزانة " القروض التي تطرحها للاكتتاب العام"، أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية[18].

ثانيا –حسب جنسية المستثمر:

[18] مُحَّد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**. ط5، دار وائل للنشر، الأردن ، 2009 ، ص76.

تبوب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية:

1-**الاستثمارات المحلية:** تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة.

2-الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية: تشمل مجالات الاستثمار الخارجية أو الأجنبية الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر [19].

ثالثا – من حيث الطبيعة القانونية:

يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاثة أنواع:

1-**استثمارات عمومية:** وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

2-**الاستثمارات الخاصة:** ونميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

3-الاستثمارات المختلطة : وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص [20].

رابعا: حسب مدة الاستثمار:

---

[19] محمد مطر، نفس المرجع، ص76.

[20] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** .دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، 2012 ،ص 21.

1-**الاستثمار قصير الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تتجاوز سنتين كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزانة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة.

2-استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

3-**الاستثمار طويل الأجل:** تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات[21] .

سادسا – حسب طبيعتها:

وينقسم إلى:

1-الاستثمار الحقيقي (العيني): الاستثمار الحقيقي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأس مال المجتمع بمعنى زيادة الطاقة الإنتاجية كشراء واقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة.

2-الاستثمار المالي (النقدي): الاستثمار المالي يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية لطرف آخر، دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع كشراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية[22] .

سابعا –حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين:

وتنقسم إلى:

1-استثمارات المنشآت التجارية: أي الاستثمار في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات. وهذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في المجتمعات كافة وهو يسهل عملية تبادل بين مختلف الأنشطة.

---

[21] مروان شموط و كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008 ، ص18.

[22] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 23.

2-**استثمارات المنشآت الزراعية:** الاستثمارات في المنشآت التي يعتمد نشاطها الأساس على زراعة مختلف أنواع المزروعات وجنيها في المواسم المحددة لها، وهي تعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها نظرا لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

3-**استثمارات المنشآت الصناعية:** أي المنشآت التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع للاستهلاك أو للاستعمال، وهذا النوع من الاستثمارات ساهم مساهمة كبيرة في تطوير الدول الصناعية.

4-استثمارات المنشآت الخدمية: تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء والكهرباء والاتصالات والنقل. وهذه المنشآت ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى في القطاعات المختلفة واستمراريتها.

5-استثمارات المهن الحرة: كالحلاقين والنجارين والحدادين وغيرها من الحرف اليدوية.

6-الاستثمارات العقارية: تقوم على امتلاك العقارات وبيعها أو إقامة المباني وتأجيرها أو بيعها [23].

ثانيا/ مكونات الاستثمار:

أولا: مكونات الاستثمار في المشروع الفردي

من وجهة نظر المشروع الفردي، يتكون الاستثمار في تكوين رأس المال من: الآلات والمعدات، الأرض، المباني، التشييدات، التجهيزات، وسائل النقل.

ويلاحظ أن الأرض تختلف عن المكونات الأخرى للاستثمار في أنها هبة الطبيعة، بمعنى أنها ليست من صنع الإنسان، ولا يستطيع أن يزيد أو ينقص المساحة الكلية منها، وكل ما يمكن أن يحدثه من أثر في هذا البند من بنود الاستثمار هو أن يزيد أو ينقص مساحة الأرض المخصصة لاستخدام معين كزيادة أرض البناء، مثلا، على حساب النقص في الأراضي الزراعية.

[23] مروان شموط و كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص20.

أما الأصول الثابتة الأخرى – وهي المباني والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل – فمن الممكن للإنسان أن يتحكم في الكميات المتوافرة منها في المجتمع ، لأن هذه الأصول لا تتوافر إلا عن طريق الإنتاج، فإن أية زيادة في إنتاج هذه الأصول الرأسمالية الثابتة تؤدي إلى زيادة الكمية المتاحة منها، والعكس صحيح.

ثانيا: مكونات الاستثمار القومي

ولما كانت الأرض كأصل رأسمالي ثابت محدود المساحة، وليست من صنع الإنسان، فإن لهذه الخاصية أهميتها في تحديد مكونات الاستثمار القومي، إذ إن قيام أي مشروع بشراء قطعة من الأرض لبناء مصنع يعتبر استثمار من وجهة نظر المشروع فحسب، ولكنه ليس كذلك من وجهة نظر المجتمع، لأن قطعة الأرض هذه تمثل إضافة إلى الأصول الثابتة للمشروع، أما بالنسبة للمجتمع في مجموعه فلا يعتبر إنفاق المشروع على شراء الأرض أحد مكونات الاستثمار القومي، وإنما عملية انتقال ملكية الأرض من طرف بائع إلى المشروع كطرف مشترى. ولهذا يميز الاقتصاديون بين رقم الاستثمارات العينية شاملا ثمن الأرض وبين رقم الاستثمارات العينية باستبعاد ثمن الأرض[24] .

الفرع الثاني: المناخ الاستثماري ومحددات الاستثمار

يعد مناخ الاستثمار واحدا من الموضوعات المهمة التي ترتبط بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات المباشرة كمصدر أساسي من مصادر التمويل لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية و تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع الإنتاج والإحلال الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الميزان الكلي ، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي .

أولا/ المناخ الاستثماري

[24] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 22.

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها.

يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي[25] .

مناخ الاستثمار الذي يتكون من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتشريعية في القطر ودرجة جاذبيته لاستقطاب وتوطين الاستثمار وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار وارتفاع مستوى المعيشة [26].

ثانيا/ محددات الاستثمار

الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل ،لذا كان الاستثمار عنصرا متقلبا في الاقتصاد القومي، هذا ما يجعل تفسير التقلبات في الاستثمار أمرا بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنه لو أمكن تفسير هذه التقلبات، فإننا نكون قد قطعنا شوطا بعيدا في تفسير التغيرات المنتظمة للدخل القومي، ويمكن تلخيص العوامل المسببة لهذه التقلبات كما يلي:

1. سعر الفائدة:

يتحقق جزء كبير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، وهنا فان سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقود تعبر – في الواقع– عن نفقة اقتراض النقود، وعلى ذلك

[25] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007، ص55.

[26] ناجي بن حسين، نفس المرجع، ص55.

فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار، الذي يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة [27].

2. التوقعات:

في الواقع أن رجل الأعمال الناجح يبذل قصار جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، وتصرفه هذا، إنما ينم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات، وتوقعات عملية ومدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع، ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات، فإنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة [28].

3. مستوى الأرباح:

تدل الدلائل المشاهدة على أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة، بمعنى انه عندما يكون الدخل القومي مرتفعا والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك، يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، وعلى النقيض من ذلك فإنه عندما يكون الدخل القومي منخفضا في مستواه والطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا تبعا لذلك ، يعزف رجال الأعمال عن الإنفاق بغزارة على الاستثمار، وهذا السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال، يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي.

4. معدل التغير في الدخل:

يقرر مبدأ المعجل أن الاستثمار دالة في حجم الناتج، ويعتبر المحدد الرئيسي للناتج، لذلك تتزامن التغيرات في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج، أي أنه لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي، بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي، فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج [29].

---

[27] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 26.

[28] منصوري الزين، نفس المرجع ، ص 26.

[29] منصوري الزين، نفس المرجع ، ص 27.

المطلب الثالث: عموميات حول القطاع الفلاحي

تعتبر الفلاحة من الأنشطة القديمة التي مارسها الإنسان ولا يزال يحافظ على ممارستها، فتطور طرقها ووسائلها بتطور حياة الشعوب نظرا لأهميتها ووزنها في اقتصاد الدول .ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على مفهوم الفلاحة خصائصها و أنواعها و أهميتها.

الفرع الأول: مفهوم الفلاحة وخصائصها

الفلاحة نشاط زراعي ، له أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي وإحداث قفزة نوعية في القطاع الاقتصادي لما تقدمه من اسهامات كبيرة، ومن خلال هدا الفرع سنتطرق إلى إعطاء تعريف للفلاحة ثم نبرز أهم خصائصها.

أولا/ مفهوم الفلاحة:

إن كلمة الفلاحة (الزراعة (مشتقة من كلمة AGRE أي الحقل أو التربة. وكلمة CULTUREأي العناية و الرعاية وهي العملية التي من خلالها يقوم الانسان بضبط الانظمة الإيكولوجية لتلبية الاحتياجات الغذائية لنفسه ومجتمعه .

وهذا يعني كل الخبرات والأنشطة المتعلقة بزراعة التربة، وبشكل عام كل عمل على البيئة الطبيعية(وليس فقط الأرض) للزراعة وجمع الكائنات الحية (النباتات والحيوانات أو الفطريات أو الميكروبات) المفيدة للبشر [30].

توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد للفلاحة بحيث تم تعريفها على أنها مجموع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد ضمان العيش الكريم للإنسان [31].

---

[30] مُحَمَّد هاني، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، ملتقى علمي وطني منظم يوم 11 مارس 2021 م، بجامعة العقيد اكلي مُحَمَّد أولحاج، البويرة، ص ص 89-90.

[31] مُحَمَّد هاني، نفس المرجع، ص 90.

تعرف أيضا على أنها علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، علم لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة وفن لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

ثانيا/ خصائص الفلاحة

تتميز الفلاحة بجملة من المميزات، ومن أهمها ما يلي[32]:

1.**ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة:** تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يودي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر ،أي أن الفلاح يتحمل التكاليف الثابتة سواء استغل أرضه أو لم يستغلها.

2.**طول دورة الناتج الفلاحي:** إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة. فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر والنخلة بعد ثماني سنوات. أي دورة الناتج الفلاحي طويلة لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها، فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم خاصة في غياب عنصر التكنولوجيا.

3.**صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:** يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة ،إذا ما إن أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها او انخفض فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر.

4.**اتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة في نتيجة التقلبات المناخية:** تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما توثر على الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان المطلقة، ولهذا يصعب على الفلاح تلبية جميع الشروط للنمو أو التنبؤ بمقدار ومصير إنتاجه وعلى هذا الأساس فالعوامل الطبيعية

[32] محمد هاني، نفس المرجع، ص 90.

كالجفاف والفيضانات والبرد والثلوج وغيرها من الآفات الفلاحية تمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.

5.الموسمية: بسبب موسمية بعض المنتجات وتعلقها بظروف مناخية معينة، وهو ما يسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج، ونقصه خارج هذه الفترة وهنا تصبح طرق الحفظ مثل التخزين والتصنيع ضرورية لتنظيم العرض واستقراره وهذا ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف.

6.ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية: تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط حيث يودي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته، وصيانتها باستمرار وإدامتها على أفضل وجه ممكن إضافة إلى نوع النشاط الفلاحي مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الفلاحي.

7.ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية: تتصف الأرض باعتبارها أحد أهم العوامل الإنتاج الفلاحي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جدا جديد ة [33].

الفرع الثاني: أهمية القطاع الفلاحي و أنواعه

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرة تحقيق التنويع الاقتصادي خاصة في الدول التي تمتلك مؤهلات زراعية تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي، و سنتطرق إلى في هدا الفرع إلى أهمية القطاع الفلاحي أولا، ثم نتستعرض أنواع القطاع الفلاحي ثانيا.

أولا/ أهمية القطاع الفلاحي

[33] هبول محمد، نفس المرجع، ص 14.

يحظى القطاع الفلاحي بأهمية بالغة ومكانة كبيرة في الاقتصاد من خلال ما يوفره من متطلبات ضرورية لحياة الإنسان، وباعتباره منطلق النمو للعديد من الاقتصاديات الدول وتتعاظم أهميتها بصفة خاصة للدول النامية المعتمدة على الزراعة ، لمساهمتها ودورها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية من حيث مدخلاتها ومخرجاتها ونذكر من أهمها:

-توفير الاحتياجات الغذائية.

-توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة.

-تحقيق النمو في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا.

-تقليص أو سد الفجوة الغذائية.

-ترقية مجال الصناعات الغذائية.

-المساهمة في عملية التشغيل وتقليص البطالة.

-المساهمة في التوازن بين الريف والحضر.

-الدور السياسي والتوازن البيئي [34].

ثانيا/ أنوع الفلاحة

يمكن التمييز بين أشكال الممارسات الزراعية من حيث البعد الكمي والكيفي فنجد[35]:

1. من حيث البعد الكمي :

أي التركيز على كمية المنتوج في رقعة جغرافية معينة وينقسم إلى:

•**الزراعة التقليدية** : هي نظام إنتاج زراعي يتميز بضعف المردود يطبق على مساحات زراعية شاسعة، منتشرة خصوصا في الدول النامية والأقل نموا، و يشغل يد عاملة كثيرة محدودة الوسائل والأدوات.

[34] هبول محمد، نفس المرجع، ص ص 14-15.

[35] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980 2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ، 2014، ص ص 53-54.

•**الزراعة المكثفة** : التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر مكعب من الماء أو كلهما. غير انه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل و رأس المال من عوامل التكثيف الزراعي.

2. من حيث البعد الكيفي:

ويقصد بالبعد الكيفي تدارك الأضرار البيئية ومالها من تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية والبشرية الناجمة عن الممارسات التي هدفها اقتصادي بحث دون مراعاة الانعكاسات على الجانب الاجتماعي والايكولوجي.

•**الزراعة البيولوجية:** هي نظام إنتاجي شامل يقوم على استعمال الموارد الطبيعية والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية وكذا يستبعد الاستنساخ، ولها عدة مميزات نذكر منها:

- تقضي على بعض المخاطر الصحية الناجمة عن المدخلات الكيميائية؛
- تقضي على مخاطر التلوث المياه الجوفي ة ، وكذا الثروة الحيوانية والنباتية للمنطقة المزروعة ؛
- ارتفاع سعر المنتج بحكم انه خال من كل المخاطر، وبحكم الطلب المتزايد على المنتجات النظيفة" Bio "، مما يقلل من التدفقات السلعية الأخرى.

•**الزراعة المستدامة:** الزراعة المستدامة هي الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إذا أمكن ذلك وتفادي تدهور البيئة، وحسب منظمة الأغذية والزراعةFAO، فان أي نظام زراعي مستدام يجب أن يلبي الشروط التالية مجتمعة مع بعضها البعض:

-السلامة البيئية: وذلك بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية والزيادة من حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله، والحد من فقدان العناصر الغذائية والطاقة، واستخدام الموارد المتجددة؛

-الجدوى الاقتصادية: ينتج المزارعون ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو ما يدر الربح أو الأمرين معا، وكذلك الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج؛

-العدالة الاجتماعية: وذلك بتوزيع الموارد والقد رات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع مع ضمان حقوق استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدات التقنية وفرص التسويق ؛

-الإنسانية: وذلك باحترام كل أشكال الحياة (نبات ، حيوان، إنسان) ومراعاة العلاقات والهيئات والثوابت المجتمعية، واحترام القيم الإنسانية؛

-القدرة على التكيف: فقدرة النظام الزراعي على التكيف مع التغيرات المستمرة المؤثرة على الزراعة، مثل النمو السكاني والسياسات والطلب في السوق، تكون بتطوير التقنيات الجديدة المناسبة.[36]

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي بين الامكانيات وحتمية التنويع الاقتصادي

في السنوات الأخيرة، شهدت العديد من الدول المصدرة للنفط والغاز أزمات إقتصادية كانت أشدها حدة أزمات إنهيار أسعار النفط وكذا الغاز، مما دفع بعضها الى الإستدانة، والبعض الآخر إلى إنهيار بنيتها الإقتصادية، من بين هذه الدول الجزائر، حيث فشلت معظم محاولاتها في تبني سياسات تنموية تدفع بها إلى إقتصاد أكثر قوة، فقد خلفت هذه المشاكل آثارا طويلة المدى ألحقت الضرر بشتى قطاعات هذه الدول وأعاقت محاولاتها للتوجه إلى التنمية. وكخطوة لعلاج هذه الاختلالات في الإقتصاديات النفطية، تبين أن التنويع الاقتصادي هو حل من حلول مشاكل هذه الاقتصاديات، حيث يجب عليها إحداث تغييرات جذرية في هيكلها الاقتصادي. وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل، من خلال التطرق إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر كمطلب أول، ثم المطلب الثاني المقومات الفلاحية وبرامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول :الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر الاهتمام بترقية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من أولويات الجزائر، إذ يعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى خلق مصادر رئيسية من أجل توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي، حيث أن إيرادات القطاع النفطي غير مستقرة والاعتماد عليها بصفة شبه مطلقة يشكل العديد من

[36] زهير عماري، نفس المرجع، ص54.

المخاطر، ما يجعل من الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية. ولهذا فإن تنويع الصادرات الجزائرية أصبح ضرورة ملحة للقضاء على هذا الاختلال الهيكلي في اقتصادها وهذا من خلال التوجه نحو تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الفلاحي.

ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الريفية و استغلال الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي يتوفر عمليها القطاع ومن خلال هدا المطلب نقوم بدراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ثم نتطرق إلى مراحل تطور هدا القطاع .

الفرع الأول: واقع ومقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، وهذه المقومات تتمثل فيما يلي:

أولا الموارد الطبيعية :

وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي: [37]

1. الأرضي الزراعية :

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية)التوسع الأفقي(، أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي(،

[37] لزعر علي، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة، **مجلة أفاق**، العد د 4، عنابة، 1998 ، ص 4.

أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة)التوسع الرأسي(، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.507 % و 17.8 % من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 23817100 هكتار.[38]

2. الموارد المائية :

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وفي الجزائر إن إتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه إختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م 3 منها 13 مليار م3 حجم 3حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و 7 مليار م 3 من الموارد المائية الجوفية (منها 1 مليار م 3 بالشمال و5 مليار م3 في الجنوب)،وأن هذه الموارد المائية 75 % قابلة للتجديد . وتتمثل هده الموارد في الموارد المائية المطرية، الموارد المائية الجوفية، السدود، الأنهار، الوديان، المحاجز المائية .[39]

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90 % من المساحة الزراعية تستغل إعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، كما أنها تتسم بعدم الإنتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطا والخضار والفواكه، التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، ويمكن الذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت في المناطق شبه صحراوية التي لايتعدى معدل التساقط فيها عن 80 ملم في السنة، على إنتاج يعادل 80 قنطار من الحبوب في الهكتار بفضل إستخدام نظام الري المناسب ، وبالنسبة للجزائر فقد كشفت دراسات حول التربة أن المساحة

---

[38] لزعر علي، نفس المرجع، ص 4.

[39] - Boualem REMINI, La problématique de L'eau en Algerie, Office des publications universitaires, Alger2005, p14.

الإجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة تقدر ب 1.5 مليون هكتار، منها 1.2 مليون هكتار في الشمال و 300 ألف هكتار في الصحراء.[40]

ثانيا/ الموارد البشرية :

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لإستغلال الموارد الطبيعية، والإستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة ،وتحقيق التنمية الزراعية، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الإحتياجات الغذائية للسكان.

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما إنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع .[41]

ثالثا/ الموارد النباتية والحيوانية

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان ،ويحقق الأمن الغذائي والإستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النبات والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النبات والحيواني .[42]

الفرع الثاني :مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

---

[40] زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، سنة 2000 ، ص ص 221-220 .

[41] زبيري رابح، نفس المرجع، ص22.

[42] زبيري رابح، نفس المرجع، ص23.

إن القطاع الفلاحي دور مهم نظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغداء و كقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة و عليه سوف نبين مختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بالقطاع.

أولا. الفلاحة في الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي:

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام و التجانس فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين و ذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية، و يعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آن ذاك و كانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة و المصدرة لهذه المادة و هذا لما تمتاز به هذه الأخيرة من سيولة في الزراعة و قابلية التخزين لمدة طويلة، و استخدام واسع في الاستهلاك و هذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى التي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللازمة لزراعتها و خاصة منها الصناعية، إضافة إلى ذلك كانت توجد زراعات أخرى ألا وهي زراعة الفواكه من بينها الحمضيات، التمور، العنب و النخيل، أما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. و من خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار، كما أن هناك مساهمة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي يمثل 90 % من قبل صادراتها، فالجزائر إذا كانت دولة متخصصة في إنتاج القمح غير أن هذا التخصص تلقائي غير موجه[43].

ثانيا/ الفلاحة في الجزائر في العهد الاستعماري:

تمكنت فرنسا من تغيير وجو الاقتصاد الجزائري من خلال سياستها الاستعمارية و التي تهدف إلى السيطرة عمى الشعب الجزائري و كذا استغلال إمكانياته و توجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي ، وعلى هذا الأساس فقد رأت ضرورة السيطرة على الزراعة باعتبارها النشاط الأساسي المكون للاقتصاد الجزائري ، ومنه السيطرة على الجزائر ككل و من أجل هذا اتبعت سياسات : الاستيلاء

1 بوشارب خالد ولقوقي فاتح، واقع التأمين على القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة التأمينات متعددة الأخطار للبيوت البلاستيكية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA) ، وكالة بسكرة، الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العموم التجارية و عموم التسيير، جامعة الوادي، يومي 27-28 نوفمبر 2018، ص3.

على الأراضي ، تقسيم القطاع الفلاحي إلى قطاعين متمايزين ، الإصلاحات الزراعية في نهاية عهد الاستعمار .[44]

ثالثا/ تطور القطاع الفلاحي بعد الاستقلال:

1–**مرحلة التسيير الذاتي :1962–1970**أثناء هذه الفترة التي شهدت خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر صب اهتمام الدولة على التركيز على المستثمرات و المزارع الشاغرة التي كان يستغلها المعمرون الفرنسيون و التي بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة إجمالية تقدر ب 4,2 مليون هكتار، حيث أسندت عملية تنظيم هده المزارع إلى " ديوان الوطني للإصلاح المزارع " الذي أنشئ في 18 مارس 1963 و أصبحت هذه المزارع مسيرة تسيير ذاتي و جماعي من طرف العمال الفلاحيين السابقين لدى المعمرين الفرنسيين.[45]

2–مرحلة الثروة الزراعية 1971–1980: جاءت الثروة الزراعية كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، و كذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الوجود بينهم، و على هذا أصدر ميثاق الثورة الجزائرية في1971/07/14 و شرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 . و قد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي:" الأرض لمن يخدمها، و لا يملك الحق في الأرض إلا لمن يفلحها و يستثمرها ". و هو مبدأ سياسي و اجتماعي واقتصادي في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، و الرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة.

3– مرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي :جاء إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 ، لحل المشاكل التي كان يعيشها القطاع ، والذي يهدف إلى إعادة تنظيم عقاري ، ضبط كيفيات استغلال الأراضي العمومية و تحديد واجبات

---

[44] بوشارب خالد ولقوقي فاتح، نفس المرجع، ص4.

[45] حاوشين ابتسام ومحمد أمين سلامي، واقع إصلاح نظام تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر لفترة 1962–2016، الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العموم التجارية و عموم التسيير، جامعة الوادي، يومي 27–28 نوفمبر2018، ص ص 3–4.

المنتجين ، إنشاء هيئات تمويل متخصصة لتمويل القطاع الفلاحي ، وضع سياسات تكثيف الإنتاج و الاهتمام بجودة البور و التأطير و الري ، رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول السلع و إعادة تقويم الدخول الزراعية.[46]

4- مرحلة القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات : جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للفلاحة ، وذلك من خلال قانون 1990 ، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي، و ذلك حماية للأراضي الفلاحية و ضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب و على نفقة مالكها، و كذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من الأشكال تسيير و تمويل القطاع الفلاحي[47].

المطلب الثاني :السياسة الفلاحية وبرامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر

كان الإقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية، وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني به، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي، ومن خلال هدا المطلب نستعرض سياسة الفلاحة قبل وبعد إعادة الهيكلة في الفرع الأول، ثم الفرع الثاني بعنوان سياسة الفلاحة في ظل الاصلاحات الاقتصادية

الفرع الأول: سياسة الفلاحة قبل وبعد إعادة الهيكلة

لقد عان القطاع الفلاحي الجزائري منذ دخول الاستعمار إلى غاية خروجه، وظل لسنوات عديدة يعرف الركود والثبات، فبرغم من انتهاج الجزائر إلى سياسيات استصلاحية إلى أن القطاع الفلاحي لم يحرك ساكنا إلا غاية إعادة الهيكلة، ومن خلال هدا الفرع نتطرق إلى السياسة الفلاحية المنتهجة قبل الهيكلة وبعدها.

أولا/ سياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة:

---

[46] حاوشين ابتسام ومحمد أمين سلامي، نفس المرجع، ص4.

[47] حاوشين ابتسام ومحمد أمين سلامي، نفس المرجع، ص ص 4-6.

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي ، حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف .ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق، وبعد مغادرةّ المعمرين، البالغ عددهم آنذاك 900 ألف أوروبي، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لمعداتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات.[48]

1. سياسة الفلاحية في ظل التسير الذاتي:

وكانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف، وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس 1963 من طرف الرئيس بن بلة، لوضع أسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة، ولقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات.[49]

2. سياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية :

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 22.6%من مساحات الزراعية . أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي26.6% من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى 2.6%من المالكين, وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50

---

[48] نور محمّد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات : دراسة حالة ولاية تيارت ،مذكرة لنيل الماجستير تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وغلوم التسيير، جامعة تلمسان،2012، ص113.

[49] نور محمّد لمين ، نفس المرجع، ص 113.

هكتارات، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو أقل إما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون من الأراضي 50%.

وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم أكثر من الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر، ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 1971/11/08 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها ولدلك تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية ، والأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية أي الأراضي العمومية أراضي العرش، الأراضي الجماعية، الأراضي المؤممة والأراضي دون مالك، هي ملكية الدولة ولا تحول وغير قابلة للتقادم أو الحجز أو التبادل.[50]

ثانيا/ سياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة (1981–1990)

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 متعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، و من جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، و هذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية، و اتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك و خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق إستثمارات الدولة المتزايدة.

و كانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة إقتصادية بحتة منها[51]:

-تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة؛

-إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة للدولة؛

[50] حاوشين ابتسام ومحمد أمين سلامي، نفس المرجع، ص 7.

[51] نور محمد لمين ، مرجع سابق، ص 119.

-استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين؛

-رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.

-وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و الري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و البحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 13 /1983/08 و الذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، و ذلك بهدف زيادة الإنتاج و ضمان الأمن الغذائي[52].

نتج عن الاجراءات المتخذة في مجال اعادة الهيكلة ما يلي [53]:

-تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار و هي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

-إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بمهيآت تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها

---

[52] حاوشين ابتسام ومحمد أمين سلامي، مرجع سابق ، ص 7.

[53] نور محمد لمين ، مرجع سابق ،ص 120.

مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية يتشكل كل قطاع فيها من 30 الى 40 مزرعة اشتراكية أما مؤسسات الدعم فأصبحت تتكون من:

-الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية

-الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط

-الديوان الوطني للعتاد الفلاحي

-إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل...الخ

الفرع الثاني: سياسة الفلاحة في ظل الاصلاحات الاقتصادية

عرفت الجزائر اصلاحات فلاحية كثيرة وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث انتهجت عدة سياسات على حقبات زمنية متواصلة، وهي ما سوف نعرضها في هدا الفرع .

أولا/ سياسة الفلاحية (1990-1999)

جاءت الاصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون25-90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 حيث يهدف هذا القانون الى تحديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية للفلاحة سعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص والعالم الريفي عامة و من اجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد.[54]

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات والتطورات المهمة، كان بعضها نتيجة لإحداث و مستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه اليبيرالي وتفاقم أزمة الديون الخارجية، بالإضافة الى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني، ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللا أمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا و إضافة إلى تقلبات أسعار النفط و عوائده و

[54] جلال الوافي وخالد أمير، استراتيجيات التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 2000-2014، مذكرة لنيل الماستر في مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2017، ص 35.

تراجع فرص العمل ، ومن اجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايد بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي، ومواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة نشاط الزراعي بما يتضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات و المستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها.

كما ركزت الجزائر في سياساتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وإتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية , ومهما تعددت البرامج و الخطط وتنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، ولقد بدا تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد و هذا في إطار برنامج انتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.[55]

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة % 12.88 من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في سنة 1987 بنسبة 8.7 % و حقق ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120 مليون دينار حققه القطاع 1987 بنسبة 8.7 % الصناعي في نفس الفترة، إما في الفترة 1984- 1993 خلقت 30000 منصي شغل وفي سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاع كبير الشيء الذي كان له اثر سلبي على مستوى معيشية شرائح اجتماعية واسعة، و بعد هذا الارتفاع استقرت الأسعار حتى إن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاضها دوليا، كذالك في ظل برنامج التعديل الهيكلي أصبحت التجارة الخارجية الزراعية جزء من تجارة الدولية و بتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد و تصدير من السلع و مستلزمات الإنتاج حيث اثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع.[56]

---

[55] جلال الوافي وخالد أمير، نفس المرجع، ص ص 36-40.

[56] جلال الوافي وخالد أمير، نفس المرجع، ص 45.

ثانيا/السياسة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2001-2009)

سطرت برامج تنموية تضمنت أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة إنطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاثة أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري[57].

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان وتنمية الموارد البشرية، وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية الإنتاجية الوطنية .[58]

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

قد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وقد إهتم هذا البرنامج في مضمونه بخمسة محاور أساسية تتعلق بتحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية، بالإضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وفي الأخير برنامج تطوير التكنولوجيا.

---

[57] التوفيق كرمية وعبد الكريم المومن، برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، المؤتمر الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11-12 نوفمبر2014، ص4.

[58] التوفيق كرمية وعبد الكريم المومن، نفس المرجع، ص5.

وأتى في المرتبة الثالثة دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية حيث حصل البرنامج على 8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويهدف إلى إستمرار دعم الدولة للمشاريع ضمن القطاعات المنتجة من أجل إستحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة مساهمتها في التنمية على الصعيد المحلي والدولي.[59]

3. السياسة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

في إطار مواصلة الجهود من طرف الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة، وإحداث قفزة نوعية في مختلف المجالات خاصة المجال الاقتصادي الذي يحتاج إلى تغيير جذري في هيكله الذي لا يزال يرتكز على الريع النفطي كمصدر وحيد للدخل المحلي وهذا بتنويعه أكثر ليشمل مصادر متنوعة للدخل لأن التنويع الاقتصادي هو أساس التنمية الاقتصادية المستدامة وهو ما حمله البرنامج الخماسي الثاني والثالث في طياته[60].

خلاصة الفصل الأول:

إن الطبيعة الريعية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، وتبعيته المطلقة لمورد النفط جعلت منه عرضة للأزمات والمخاطر المرتبطة بهذا المورد، فأصبح بذلك هذا الاقتصاد رهينا بمدى تذبذبات عائدات النفط وتحركاتها سواء في الاتجاه السلبي أو الاتجاه الإيجابي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة

---

[59] التوفيق كرمية وعبد الكريم المومن، نفس المرجع، ص7.

[60] علي حبيش ونسيمة بن يحي، واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط(2000-2019)، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص 12.

تفعيل التنويع الاقتصادي، وتدعيم القطاع الفلاحي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية لأنه قطاع استراتيجي يساهم أيضا في تنمية باقي القطاعات الأخرى.

ولقد لعب القطاع الفلاحي دورا فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم من بينها الجزائر، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبإتباع استراتيجيات معينة، أهلته إلى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام وزيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استثمار واستخدام مقومات التنمية الزراعية، المتمثلة في الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وتراكم استخدامهم اعتمادا على مجموعة من المعايير الأساسية المتمثلة في معدل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، التي يتم الاستثمار الزراعي، وكيفية توليف عناصر الإنتاج، وعملية اختيار البرامج والمشروعات الزراعية، وسياسة الأسعار الزراعية التي تؤثر على العرض والطلب للمنتجات الزراعية، مما ينتج عنه الحصول على أقصى ناتج زراعي بأدنى تكلفة حدية له.

الفصـــل الثانـــي

الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

(نموذج الشراكة الجزائرية الايطالية)

تمهيد:

ساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير العمالة، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات،...إلخ، من خلال نفاذ منتجاتها الزراعية إلى الأسواق العالمية من خلال إتباع آليات

لتفعيل هذا القطاع، لكن ذلك لا يخلو من مشاكل و معوقات قد تعرقل تطوره، وعليه سيتناول هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول: اسهامات واستراتيجيات الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر**
- **المبحث الثاني: تحديات وحلول الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر**

المبحث الأول: اسهامات واستراتيجيات الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من أبزر القطاعات الاقتصادية في الهيكل الإقتصادي لمعظم دول العالم، وهذا للدور الذي يلعبه في تنمية إقتصاديات تلك الدول، من حيث مساهماته في تحقيق الأمن الغذائي والنمو والتقليص من الفقر، ومصدرا لكسب الرزق للغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا

عن مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي وفي زيادة حجم الصادرات، وكذا توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى أن نمو القطاع الفلاحي قد شكل تاريخيا بذرة الأساس للثورة الصناعية التي انتشرت في مختلف دول العالم. ومن خلال هدا المبحث سوف نتطرق لأهمية القطاع الفلاحي في الجزائر وذلك من خلال :

المطلب الاول : مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الفلاحي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها، وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها يبقى القطاع الفلاحي بشقيه النبات والحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة، وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح القطاع الزراعي فيها من أهم الاتفاقيات لديها.

وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تأمين وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ،دون أن ننسى دور عوائد الإنتاج الزراعي وما ينجم عنها من قوة شرائية تساهم هي الأخرى في تنمية الاقتصاد الوطني، وهو ما نتطرق إليه في هدا المطلب. من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الوطني و في التشغيل، وفي الفرع الثالث مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية.

الفرع الاول : المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

حيث يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه " قدرة المجتمع عمى توفير الغداء المناسب للمواطنين في المدى البعيد و القريب كما و نوعا، و بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم" إما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجيا غذائيا [61].

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها القطاع ألفلاحي، كان إلزاما على الدول النامية العامة، و الجزائر خاصة تبني استراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة حل المشاكل التي تعاني منها القطاع، ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى [62].

وحسب دراسة أجريت للفترة 2000-2016، فإن أن نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب لم تتجاوز 40 % وهي نسبة ضعيفة، وبذلك تمثل ثقلا اقتصاديا و غذائيا باعتبارها مصدرا أساسي للغذاء وهذا المستوى يدل على أن إنتاج الحبوب في الجزائر عاجز عن تغطية الطلب الوطني، وهو ما دفع به إلى الاعتماد على الاستيراد و بذلك يؤدي إلى عرقلة ميزان المدفوعات[63] .

أما فيما يخص البطاطا فقد عرفت تطورا ملحوظا حيث عرف معدل الاكتفاء الذاتي سنة 2013 بنسبة 98.51% لكنها عرفت تراجعات طفيفة جدا بسبب المشاكل التي يعاني منها الفلاحين بسبب الفائض في الإنتاج وصعوبات التخزين والتسويق، وفيما يخص التمور عرفت تطورات في نسبة الاكتفاء الذاتي حيث بلغت نسبة كاملة 100 % خلال الفترة 2016[64] .

---

[61] أوكيل رابح و حبيش عمي، تشخيص القطاع الفلاحي و إمكانيات تطويره في الج ا زئر واقع القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية PNDA، الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 28-29 نوفمبر 2017، ص8.

[62] أوكيل رابح و حبيش عمي، نفس المرجع، ص9.

[63] بوشملة إيمان و لونيس سارة، أهمية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2019، ص 86.

[64] بوشملة إيمان و لونيس سارة، نفس المرجع، ص 86.

بينما اللحوم حققت نسب عالية جدا في الاكتفاء الذاتي حيث بلغت 85,09 % في سنة 2011 ، لكنها تراجعت قليلا و ذلك بسبب انخفاض إنتاج اللحوم و ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها [65].

الفرع الثاني :مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الوطني وتوفير مناصب الشغل

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ولما يستوعبه من حجم القوة العاملة الإجمالية خاصة في المناطق الريفية، وهو ما نتناوله فيما يلي:

أولا/ مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي و الإجمالي :

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة إقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الفلاحي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد [66].

الناتج الفلاحي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة1991-2008 ،حيث انتقل من 77.6مليار دج إلى 711.75 مليار دج، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17.20%، وأن الناتج المحلي خلال نفس الفترة إرتفع بنسبة 13.34%، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الخام كانت أكبر بكثير من زيادة الناتج الزراعي، بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي الخام، خاصة مع ارتفاع أسعاره خلال بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من 140دولار للبرميل، كما أن نمو القطاع الزراعي في فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008 بنسبة 98.26%، مع العلم أن الأسعار في هذه الفترة عرفت شبه

---

[65] بوشملة إيمان و لونيس سارة، نفس المرجع، ص 87.

[66] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحميل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 32.

استقرار حيث أن معدل زيادتها لا تفوق 3%، هذا ما يعني أن الزيادة كانت في حجم الإنتاج أكبر منها في الأسعار، وذلك بسبب رفع حجم الاستثمارات في هذا القطاع وزيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي فتتراوح ما بين 10.36% سنة 1991 و 6.44 % سنة 2008 ، وهي نسب ضعيفة جدا رغم أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الزراعية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى [67].

ثانيا/ مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل

للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 36 % من مجموع السكان في 2006 ، وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي تقدر ب 2% سنويا، بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان ب 1.8 %، وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف الهجرة الريفية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة [68].

ولإعطاء صورة عن مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل وتطورها نقدم احصائيات لفترة 2000-2008، تم إنشاء 1058830 منصب عمل في مختلف برامج القطاع الزراعي والتنمية الريفية، منها 421077 منصب عمل دائم، وهو ما يمثل نسبة 39.77%، والنسبة المتبقية 60.03% عبارة عن عمال مؤقتين، وجاء هذا التطور في إنشاء مناصب العمل الفلاحية والريفية إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وّفر الظروف المناسبة للتوسع الزراعي من خلال برامج الدعم والمساندة التي نتج عنها إقبال الإفراد على الاستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الزراعي، غير أنه من جهة ثانية نجد جزءا كبيرا من هذه العمالة هي عمالة مؤقتة، مما يقلل من الاستقرار ويؤدي إلى هروب العديد منهم إلى العمل في القطاعات الأكثر استقرارا وأجرا، ولذا على

---

[67] غردي محمد، نفس المرجع ، ص ص 32-33.

[68] بوشملة إيمان و لونيس سارة، نفس المرجع، ص 88.

السلطات المسؤولة عن القطاع العمل على زيادة الاستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية، وهو ما تقوم به الدولة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي انطلق فيه بداية من 2008[69] .

الفرع الرابع: مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله فيما يلي:

أولا/ المساهمة في ترقية الصادرات[70]

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، فقيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2010، انتقلت فيها من 111.2 مليون دولار إلى 181مليون دولار، وهذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي .

ثانيا/ المساهمة في ترقية الواردات

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، وبحسب احصائيات أجريت من سنة 2000 إلى 2010، فقد كان هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى، حيث كانت 2778.2 في سنة 2000 لتعرف ارتفاعا مستمر وصل إلى 5277 مليون دولار سنة 2010 وهذا راجع إلى ارتفاع الأسعار الغذائية عالميا[71] .

المطلب الثاني: الاستراتيجيات البديلة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

---

[69] غردي محمد، نفس المرجع ، ص 37.

[70] محمد يدو و سمية بوخاري، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية –حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص ص 85-86.

[71] محمد يدو و سمية بوخاري، نفس المرجع، ص ص 86-87.

لجأت الجزائر إلى انتهاج استراتيجيات تهدف إلى تمويل القطاع الفلاحي و ذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تحديد وضع خطط لمواجهة و حل المشاكل هذا القطاع، ونتطرق إليها من خلال تحديد أولويات مجالات التدخل لحل مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر كفرع أول، ثم آليات التمويل في ظل وجود أو إلغاء الدعم الزراعي كفرع ثاني.

الفرع الأول: تحديد أولويات مجالات التدخل لحل مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

إن أكثر مشكل تعاني منه الزراعة في الجزائر هو الزراعات المروية ،و في هذا الإطار يتم تحديد نقاط القوة، والفرص والتحديات التي تميز هذا القطاع في الجزائر، وهو ما يوضحه في الآتي:

أولا/ الفرص والتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي:

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية [72] :

1)–إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون ب:

أ. تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

ب. تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازنة والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.

ت. ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها، و في هذا الصدد تم إصدار قانون الإمتياز و الذي يعتبر على أن تقوم الدولة بالتكفل

---

[72] باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح ، **مجلة الباحث**، عدد2، الجزائر، 2013، ص 110.

بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات...الخ. فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأخيرها لمستغليها.

2)–ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية لا يتجاوز 1.3 مليار دولار من حجم الإنفاق [73].

-(3العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية، هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي.

4)- العمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي، إن جعل الزراعة من ضمن القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي، وهذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا ومهشما في استراتيجية التنمية المخططة .

5)-ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية[74] .

ثانيا/ تحديد نقاط القوة

إن قطاع الفلاحة يتميز بمجموعة من النقاط تحسب له كنقاط قوة وهي[75]:

---

[73] باشي أحمد ، نفس المرجع، ص 110.

[74] بوشملة إيمان و لونيس سارة، مرجع سابق، ص ص 101-102.

1)-سياسة الدولة القائمة على الاهتمام بالإشراف المالي والتقني لضمان الإنتاج الفلاحي من خلال أجهزتها وهياكلها العامة، مما يعكس صورة القطاع المنظم والمهيكل من خلال إشراف مؤسسي وتقني ومالي.

2)-إن الإنتاج المحقق من الفلاحة ورغم عدم كفايته، إلا أنه ينم عن وجود معرفة و خبرة لدى الفلاحين في مجال الفلاحة.

3)-و جود مساحات واسعة لزراعة الحبوب في الجزائر منها المستغلة و منها التي لم تستغل بعد.

4)- لاوجود معاهد تقنية و مخابر مستحدثة مما يدل على تفعيل المعرفة التقنية.

5)-و جود مصادر للمياه ، ينبغي تثمينها بما يؤثر على مردودية الإنتاج الفلاحي.

وفي هذا الصدد ينبغي التنويه إلى نسبة توفر هذه القوة في القطاع، و وجودها لا يعني أنها متوفرة بقوة و إنما هي إشارة صريحة لضرورة تثمينها بما يخدم القطاع.

إن تحليل هذه العوامل من نقاط القوة و الفرص و التهديدات يمكن من فهم الوضعية المعقدة لعوامل التنمية المستدامة للقطاع الفلاحي و الأنظمة التي تناسبها و الآثار التي يمكن أن تنتج تبعا لأوزان هذه العوامل و مدى الخطورة التي تشكلها، و في هذا الصدد تظهر مجموعة من المجالات ذات الأولوية التي ينبغي العمل عليها لتطوير استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع الفلاحي، و هنا تظهر أمامنا المجالات الآتية التي ينبغي التدخل فيها:

1)-سياسة الدولة: وذلك بالبحث في الطرق الأنجع للدعم بالنظر لمختلف مراحل سلسلة القيمة وتحسن

توظيف المؤسسات المالية ، إضافة إلى ترقية التأمين ضد الظواهر المناخية كالجفاف، بالإضافة إلى العمل على تخفيف الإجراءات الخاصة بالتعريف بالأراضي و نوعية ملكيتها.

---

[75] بوشملة إيمان و لونيس سارة، نفس المرجع، ص 102.

2)–قطاع الفلاحي منظم و مهيكل: مما يستدعي توجيه العمل نحو القطاع الفلاحي لما لو من إنتاجية أكبر، بإنشاء وحدات خاصة بالدعم في مجال الري و تنظيم الوصول إلى الموارد المائية المشتركة.

3)–تجزئة المستثمرات الفلاحية: و هو ما يستدعي العمل على استغلال المساحات الزراعية الواسعة أو توسيعها.

4)– تفعيل دور البنك الحالي و تفعيل مساهمة القروض بما يتلاءم مع خصائص الفلاحين.

5)–الإرشاد و الدعم التقني : و ذلك بتعزيز و تقوية الهياكل الخاصة بالإرشاد و الدعم التقني، و مساهمة أكبر عدد من الفاعلين خلال التوعية و الإرشاد[76] .

الفرع الثاني :آليات التمويل في ظل وجود أو إلغاء الدعم الزراعي

تسعى الجزائر جاهدة للبحث عن السبل والآليات لتطوير القطاع الفلاحي من أجل استصلاح الأراضي الزراعية من جهة ، ومن جهة أخرى ضرورة دعم الفلاحين من تطوير القطاع داخليا وخارجيا ، ومن خلال هدا الفرع نتطرق إلى طرق و آليات التمويل والدعم الفلاحي، وذلك من خلال:

أولا/ تطوير آليات عمل التعاونيات الفلاحية لدعم الفلاحين و حثهم على الادخار

إن مسألة التغلب على كل النواقص و العقبات المتعلقة بالتمويل الزراعي في الجزائر و ترشيد استخدامه في المجال المناسب ، مرتبط ارتباطا وثيقا بالإكثار من التثقيف و التعميم و الإرشاد التعاوني والتدريب و تنمية الروح التعاونية والجماعية بين المزارعين، لأن ذلك أمر ضروري إذا ما أريد لبرنامج التمويل الزراعي النجاح في تحقيق أهدافه المرجوة، خاصة في ظل المساحات الزراعية الصغيرة التي تغلب على الزراعة الجزائرية، و انتشار المزارع الصغيرة مما جعل صغار الفلاحين يمثلون الأغلبية وهم يفتقرون إلى الإمكانيات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجيه، الأمر الذي يجعل من تطوير مؤسسات

[76] بوشملة إيمان و لونيس سارة، نفس المرجع، ص 102.

تجمعهم أمرا حيويا لحماية و زيادة مداخلهم الزراعية، و إذا كان الفلاحون في حياتهم العملية اليومية يطبقون بعض أساليب العمل التعاوني بتبادل أدوات الزراعة، فإنه من المتوقع و في سبيل تسيير النهوض بالأنشطة الفلاحية أن يتجاوب الفلاحون و نظام التعاونيات.

لذا يفترض تشجيع التعاونيات الفلاحية و تعظيم انتشارها لما يمكن أن تحققه في حالة النهوض بها في ظل استعدادات و مبادرات الدعم الحالية، و ذلك عن طريق تنمية مصادر تمويلية و توفير الائتمان الزراعي و توسيع مجالات مصادره و ترشيد الفلاحين إلى أحسن استخدام ممكن لمقروض، و الاطمئنان على فاعليتها ومساعدتهم على الوفاء بديونهم عند وصول أجل السداد مع الأخذ في الاعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي بطبيعته و يرتبط بمواعيد معينة لزراعة المحصول و حصاده، و من ثم فإن هذه المواعيد يجب أن تراعى عند تحديدي فترات الاقتراض و عند السداد، و كذلك توفير مستلزمات الإنتاج طوال فترة نمو المحصول حتى تمام نضجه [77].

كما تتحصل هذه التعاونيات الزراعية على جميع أشكال الدعم الزراعي دون الالتزام بأي ضوابط اتجاه تجارة المنتجات الزراعية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية طالما أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي في المنتوج المعني، و لأن منظمة الزراعة الأغذية العالمية FAOتعمل جاهدة لتشجيع انتشار التعاونيات الفلاحية في جميع أنحاء العالم للقضاء على الفقر و سوء التغذية، و بذلك فإن طابع المعونات للفقراء سوف يطغى على هذا النوع من الأنشطة، و هو ما يبرر لجوء الكثير من الدول المتقدمة لتشجيع التعاونيات الفلاحية.

ثانيا/ العمل على فرض نظام جبائي زراعي عادل و فعال و إتاحة المجال للاستثمار الأجنبي

في هذا الإطار ينبغي على الدولة أن تقوم بدراسة مسحية دقيقة لطبيعة و مكونات التربة لإجمالي المساحة الزراعي، و توعية الفلاحين عن طرق حثهم على ضرورة الانضمام إلى جمعيات تعاونية، التي من خلالها يتم توعيتهم بالطرق الفعالة لاستغلال أراضيهم و تزويدهم بخطط إنتاج يشرف عليها فرق من المختصين في المجال الزراعي.

[77] مجدولين دهينة، نفس المرجع، ص ص 418-420.

إذا لم يستجب الفلاحون لذلك ولم يستغلون أراضيهم الزراعية، تفرض عليهم ضرائب عدم الاستغلال، ويخبر الفلاحين قبل دفعيا بتأجير الأرض للتعاونيات لمدة يحددها المختصون حسب طبيعة استغلال هذه الأراضي، حيث يتم إبراز دور الضريبة كحافز لحسن استغلال الأراضي ورادع لإساءة استخدامها ، فالمنتجون الأكفاء سوف ينعمون بحوافز ضريبية وبالاستفادة من الخبراء في تبصيرهم بأفضل السبل لاستغلال مواردهم، أما ملاك الأراضي غير الأكفاء فسوف تنبههم الضريبة إلى ضرورة تصحيح أوضاعهم ومن ثم إعادة تخصيص مواردهم في مجالات تتناسب وإمكانياتهم، أو يمكنهم بيعها أو تأجيرها لمن هو أحق بخدمتها [78].

ثالثا/ الاعتماد على صيغ التمويل الزراعية الإسلامية في الإنتاج الزراعي

إن الفلاحين في الجزائر يواجهون مشاكل إمداد بمدخلات عمليات الإنتاج الزراعي، و كذلك لتسويق محاصيلهم، حيث يحتل السماسرة مكانة كبيرة في سلسلة قيمة المنتجات الزراعية على حساب الفلاحين و المستهلكين ، لذلك وجب النظر في نماذج تمويل لمزارعة يدمج فيها التمويل ضمن كل مراحل سلسلة القيمة، بشرط أن يعتمد ذلك على مبادئ إسلامية ، وهي صيغ التمويل الإسلامي : المزارعة، المساقاة، المغارسة، المضاربة، المرابحة ، المشاركة، السلم، الإجارة، الاستصناع و هي صيغ تتوزع و تشترك في جميع مراحل سلسلة القيمة من مرحلة التحضير للزراعة إلى غاية مرحلة التصنيع تشرف عليها بنوك متخصصة [79].

إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تؤدي إلى سيولة المزج و التأليف بين عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صور متعددة من مضاربة ومشاركة ومرابحة وسلم ...الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن و ذوي الخبرات في مختلف المجالات، و من جية أخرى تتجه الأموال المكنزة أو المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب و محفزات استثمارية هامة.

1. التمويل بصيغة المزارعة:

[78] مجدولين دهينة، نفس المرجع، ص 420.

[79] مجدولين دهينة، نفس المرجع، ص 420.

وتتمثل في عجز المرء لسبب أو لآخر عن زراعة أرضه فيحتاج إلى من يقوم له بذلك، و يتم هذا الأمر غالبا عن طريق عقد المزارعة و تسمى أيضا المخابرة ، يمكن للبنك الإسلامي أو مؤسسة التمويل الإسلامي أن توفر مدخلات علمية الإنتاج الفلاحي من بذور و آلات و معدات زراعية لتحضير عملية الزرع ، فيقوم الفلاح بالعمل اللازم بمجهوده و توفير الأرض مقابل نصف أو ثلث أو ربع الغلة بحسب الاتفاق.

أما عائد مؤسسة التمويل فيزيد أو ينقص أو يساوي المصاريف التي تكبدتها و يحدد إسهام كل شريك قبل التوقيع على عقد المزارعة الذي يحدد أيضا استحقاقات الطرفين في الأرباح، و بعد الحصاد و عمليات التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين الريع الناتج عن المشاركة، ثم يوزع الباقي أرباحا كما يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار الجهود التنظيمية التي تقوم بها المؤسسة لتتميز حقوقها عن حقوق البنك بما يضمن العدالة في استحقاق الأرباح[80] .

2. التمويل بصيغة المضاربة :

المضاربة عبارة عن عقد بين طرفين أحدهما بماله) أي الفلاح (و الآخر بجهده و خبرته وبراعته) أي المضارب (، فالكسب أو الربح يقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها و لكن المضارب يشارك في الربح فقط وعند الخسارة يتحمل رب المال) أو المصرف (الخسارة المالية، في حين يتحمل المضارب) أو المصرف (خسارة جهده و عمله بشرط ألا يكون قصر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال (الفلاح)[81]، ونجد المضاربة المقيدة وهي التي تقيد فيها المضارب بعمله بنوع العمل والمكان والزمان و صفة العمل ومن يتعامل معه، أما المضاربة المطلقة و هي التي تخلو من أية قيود.

3. التمويل بصيغة المشاركة:

وهي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، و يكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، و لا يشترط المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح ، أما الخسارة فهي فقط نسبة حصص رأسمال.

---

[80] حريدي عبد الغني وقسول لأمين، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل و الاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، العدد 05 ، الجزائر، 2017 ، ص 67.

[81] حريدي عبد الغني وقسول لأمين، نفس المرجع، ص67.

إذا كانت المشاركة دائمة يمكن أن تكون الأرض من المؤسسة و التمويل و التموين من البنك و هذا بعد تقدير قيمة الأرض و قيمة المشاركة في المشروع، و من ثم في إدارته و الإشراف عليه و شريكا في العائد الصافي الذي حققه هذا المشروع بالحصة المتفق عليها في إطار القواعد الشرعية الحاكمة لعملية المشاركة.

أما إذا كانت المشاركة متناقصة فيتم فيها تحديد نصيب كل من البنك و العميل في أ رسمال المشروع و عندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجيا عن حصته في رأسمال ببيعها إلى العميل، أي أن يصبح هذا المشروع بعد مدة زمنية يتفق عليها مملوكا بأملاكه من طرف العميل [82].

4. التمويل بصيغة السلم :

إن بيع السلم يرتبط في الغالب بالتمويل القصير الأجل، و يعتبر مصدرا هاما لتغطية الاحتياج من رأس المال العامل، أي تمويل دورة الاستغلال (التشغيل) و كما أنه يصلح لتمويل عمليات زراعية من خلال مساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج ، فإن بيع السلم يستخدم أيضا في تمويل المراحل السابقة لإنتاج و تصدير السلع و المنتجات الرائجة، و ذلك بشرائها سلما و إعادة بيعها بأسعار أعلى كما يطبقه أيضا المصرف الإسلامي من خلال تمويله للحرفيين و صغار المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم و إعادة بيعها [83].

وهكذا يمكن تمويل المستثمرات الفلاحية عن طريق بيع السلم، سواء تم ذلك نقدا أو تم من خلال تزويدها بالآلات و المواد الأولية أو مختلف الخدمات التي تساعدنا في عملية الإنتاج، و ذلك مقابل كمية من المنتجات للمصرف الممول و بذلك فإن هذا النوع من التمويل يتيح الحصول على سيولة نقدية فورية متمثلة في الثمن الذي تقبضه عند التعاقد مقابل التعهد بتسليم كمية الإنتاج المتفق عليها بعد فترة زمنية محددة.

---

[82] بن عتيق محمد أمين، طرق التمويل الإسلامي و أثره في تحديد استراتيجية –دراسة حالة بنك البركة و كالة برج بوعريريج"، مذكرة لنيل الماستر في الإدارة المالية، كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة المسيلة، 2017، ص ص7-8.

[83] بن عتيق محمد أمين، نفس المرجع، ص 9.

المبحث الثاني: تحديات وحلول الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل تفعيل التنوع الاقتصادي

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الجزائر لذلك تحاول السلطات الجزائرية جاهدة للنهوض بهذا القطاع باعتباره بديلا استراتيجيا للمحروقات في ظل تذبذب الأسعار الذي تعرفه المنتجات البترولية في سنوات الأخيرة بحثا عن التنوع لاقتصادي عن طريق الاستثمار في القطاع الفلاحي بوضع خطط استراتيجية تعالج المشاكل والتحديات وتعطي حلول للاستثمار الفلاحي، وهو ما سوف نتطرق إليه من خلال هدا المبحث، فنتطرق إلى تحديات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية وتكنولوجية كمطلب أول، قم المطلب الثاني نعالج الحلول المقترحة للاستثمار في القطاع الفلاحي بإعطاء الشراكة الايطالية الجزائرية نموذج للجلول.

المطلب الأول: تحديات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية وتكنولوجية

لقد مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة تجارب و إصلاحات جعلت منه حقل تجارب و إيديولوجيات مستوردة لا تلاءم المقومات الفلاحية في الجزائر، مما جعلها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى الإصلاحات الزراعية ، حيث و بالرغم من الإجراءات و القوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها بسبب عدة مشاكل نتطرق إليها من خلال هدا المطلب.

الفرع الاول : تحديات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية

يعتبر العنصر البشري من الحلقات الأساسية في القطاع الزراعي، كما أن للاستثمار وتمويل القطاع الأثر البارز في تنميته وتطويره، لدا فأي معوقات تطال هدا الجانب تؤدي إلى خلل في الإنتاج[84]، ونبرز في الآتي أهم المشاكل التنظيمية والمادية وكدا المتعلقة بالموارد البشرية.

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية :

[84] سمير عزالدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018، ص 164.

يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم وجود التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، حيث نجد مشكلة الفائض في القوى العاملة في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما يعتبر هذا القطاع غير مغري مما يؤدي الى الإقبال الضعيف عليه ،ويرجع هذا النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي يقدمها القطاع الزراعي ، رغم أن حدة النزوح في البلدان النامية أقل منها في البلدان الصناعية بسبب وفرة العمل في مدن هذه الأخيرة [85].

تتمثل المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية في :

-نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية ما عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري

-ضعف البرامج التدريبية: لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛

-انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: لا خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع الحالات والقطاعات[86].

2. المشاكل والمعوقات التنظيمية والمادية :

وهي كثيرة نذكر منها:

1).مشاكل التسيير الإداري للزراعة: تتوفر الزراعة الجزائرية على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة، ولكنها غير مستغلة كما يجب، وليست مسخرة لتفعيل أنشطة التنمية المختلفة، إذ نجد مثلا أن الكثير من مديريات الخدمات الزراعية تتوفر على تعداد بشري يفوق المطلوب، مما يجعلها لا توفق

---

[85] نفس المرجع ، ص 164.

[86] فوزية غربي، الزراعة بين الاكتفاء و التبعية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2008، ص 253.

في توجيه طاقاتها نحو جمع المعطيات الصحيحة على كل مواردها البشرية وتحليلها لبناء قوة فعالة قادرة على المساهمة في تقديم اقتراحات ميدانية لتحسين الإنتاج الزراعي، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون الأجهزة المختلفة الموكلة إليها عملية دعم النشاط الزراعي تخضع لتسيير إداري يتعارض من حيث طبيعته مع إدارة النشاط الزراعي الميداني[87].

2).مشكل ندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل الزراعة: من أبرز المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي قلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية على المستويين العام والخاص، حيث يعتبر التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي عنصرا جوهريا في النهوض بالزراعة ولا تقتصر مهمته في رفع العبء عن كاهل المزارع فحسب، بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة ويؤدي بالتالي إلى تنمية المجتمع الريفي، سواء بزيادة الدخول أو نقل المجتمع الريفي من التخلف إلى طريق التقدم، أو بتحويل الزراعة إلى الإنتاج الكبير بدلا من الإنتاج للاستهلاك الأسري البسيط، ولقد كان هدف التمويل الزراعي المؤسسي في الأصل إنقاذ المزارعين من مصادر التمويل غير المؤسسية التي كانت تستغل حاجاتهم المالية أسوء استغلال، وبالتالي تمكينهم من الاستمرار في الإنتاج مع تخفيض نفقاتهم ما أمكن بغية حصولهم على هامش ربح معقول مقابل عملهم.

وقد اعتمد التمويل في الجزائر في الغالب على بنوك تابعة للقطاع العام (البنك الوطني الجزائري، وبعدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بالإضافة إلى بعض الصناديق المكلفة بالدعم وتمويل النشاط الزراعي الموسمي والاستثماري البسيط وتقديم السلفيات المدعومة في بعض الحالات، لتسهيل انسياب المدخلات الزراعية وتسويق المحاصيل الزراعية. ونلاحظ ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاخرى في الجزائر [88].

الفرع الثاني: تحديات تتعلق بالتكنولوجيا

تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية بالدرجة الأولى إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا

[87] سمير عزالدين، مرجع سابق، ص165.

[88] سمير عزالدين، نفس المرجع، ص165.

بسيطة أو تقليدية، إذ ما تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها على الآلات والمعدات كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة، و منذ مطلع التسعينيات تحديدا توسعت استفادة القطاع الزراعي بالكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج و التقنية.

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج :

يستخدم الإنتاج الزراعي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلا عن أنه يستخدمها استخداما سيئا، فالبذور والتقاوي المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار والأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل كما أنها تعاني تبعات تخلف تحسينها [89].

2. مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي :

يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، فتتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة و تحسين الإنتاجية والنوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحيدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، فمن بين الإصلاحات والخطوات التي قامت بها الدولة على هذا الصعيد إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي وبنوك المعلومات وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها [90].

3. غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي :

كما يعاني الإرشاد الزراعي تبعات عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الإرشادي الزراعي من ناحية وأجهزة البحث العلمي الزراعي سواء في وزارة الفلاحة أو معاهد ومراكز الفلاحة من ناحية أخرى هذا بالإضافة إلى قلة عدد اختصاصي المواد والإرشاديين الذين يعملون كهمزة وصل بين أجهزة البحث الزراعي والمرشدين الزراعيين على مختلف المستويات.

---

[89] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 298.

[90] فوزية غربي، نفس المرجع، ص 298.

4. تدني مستوى البحث الزراعي :

يعتبر البحث العلمي والتطوير الزراعي وتحسينه كما ونوعا احد التحديات ومطلبا استراتيجيا، فلا يمكن الاعتماد على أبحاث وتجارب الآخرين، ويبدو أن البحث الزراعي وكأنه يعمل دائما في حلقة مفرغة إذ تبقى المشاكل الفنية للمنتجين ولمدة طويلة تراوح مكانها ولا تلقى أذانا صاغية تسمع لما يطرح وتحاول إيجاد الحلول وهذا ليس محض صدفة وإنما نتيجة منطقية للدعم المتواضع جدا والذي تخصصه الجهات المعنية للباحثين حيث تبين أن عدد الباحثين في القطاع الزراعي قليل جدا مقارنة بالتعداد العام للباحثين في الجزائر[91].

المطلب الثاني : الشراكة الايطالية الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي ونقل التكنولوجيا كنموذج للحلول في مجال قطاع الفلاحة

يشهد عالم الاقتصاد والمبادلات التجارية في هذا العصر توجها متزايدا نحو التكتلات الاقتصادية واقتصاد السوق وما يتطلبه من خوصصة للمؤسسات الاقتصادية و تحرير أسعار الصرف وإدخال التعديلات الهيكلية وتشجيع الاستثمارات بما يتفق مع النظرة السائدة عالميا في مجال المال والأعمال، وبغية الاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق.

ويظهر هذا التوجه جليا في اتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول كثيرة في شكل اتفاقيات ثنائية، وكان الاهتمام الإيطالي كبيرا بمسألة الشراكة مع الجزائر بشكل خاص لما تتمتع به من سوق جديدة وواسعة، وموقع مميز بتمركزها وسط بلدان المغرب العربي وباعتبارها بوابة لأفريقيا وكذا قربها من أوروبا، وبدورها سعت الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية مع إيطاليا إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها إيطاليا لدعم الشريك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ،وذلك بفتح آفاق جديدة للمستثمر المحلي وتوسيع السوق والتقليل من تكلفة المدخلات وزيادة درجة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هدا المطلب سوف نتطرق

[91] فوزية غربي، نفس المرجع، ص 298.

إلى مفهوم الشراكة و أسباب قيامها بين البلدين، ثم الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، ثم نتطرق إلى أهم شركات الايطالية في الجزائر المستثمرة في قطاع الفلاحة.

الفرع الاول : مفهوم الشراكة و أسباب قيامها بين الجزائر وإيطاليا

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة وتطورات متداخلة تعود أساسا إلى عملية مركبة لها أبعادها ومظاهرها الاقتصادية والعالمية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهي ما يطلق عليه بالعولمة، التي تتحكم في مجرياتها الدول الصناعية المتقدمة وخاصة أمريكا وما يرتبط بها من كيانات اقتصادية وإعلامية. ولقد فرضت هذه الظاهرة مجموعة من المتغيرات اقتلعت أسس النظام العالمي القديم وبدأت في ترسيخ كيان جديد، سمته التغيير المستمر في كل مجالات الحياة، وبذلك اختلفت ملامح وآليات ومعايير هذا العصر على سابقيه، مما يفرض على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة.

ولعل من أهم ملامح وأثار هذه التحولات، المشروعات المتزايدة لتطبيق ميكانزمات اقتصاديات السوق في معظم دول العالم، المشروعات المتزايدة لتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية، الطفرات التكنولوجية في مختلف المجالات والسيطرة المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، اشتداد المنافسة العالمية والاعتماد على البحث والتطوير كأساس لخلق الميزات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، وهو ما دفع بها لتكوين تحالفات وشراكات بين المنتجين لمواجهة المنافسة، واستثمار الفرص السوقية.

1. مفهوم الشراكة:

تعني الشراكة الاشتراك أو الإشراك، حين يتبادل الأشخاص أو المجموعات المعارف والأفكار والآراء والأصوات والمواد والعمل والأموال وغير ذلك من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك أو الوصول إلى قرارات مشتركة بطريقة تتسم لشفافية والوضوح [92].

-الشراكة الأجنبية هي استثمار مشترك بين دولتين أجنبيتين أو أكثر إحداهن مضيفة له بغية تحقيق أهداف مشتركة، يتجسد في إقامة مشروع جديد أو مشروع قائم من قبل بحيث يخضع لإدارة

[92] أسامة محمد عبيدات و خيرية العبادي، الشراكة في التعليم: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، إربد- المملكة الأردنية الهاشمية، جوان 2008 ، ص72.

جديدة، يقوم كل طرف لمساهمة في العناصر الضرورية لقيام هذا المشروع (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم)، وكذا تقاسم الأرح والمخاطر وفقا لما جاء في اتفاقية الشراكة .

وتعمل الشراكة على تسهيل الاستثمارات الأجنبية من خلال التسهيلات الجبائية والجمركية، إضافة إلى تحقيق الشراكة لاقتصاد فعال مبني على نمط التخطيط الاستراتيجي والتقليل من التكاليف، من جهة أخرى تعد الشراكة كعامل هام لجلب الاستثمار الأجنبي، خاصة من خلال العقود الطويلة الأجل التي تلزم الشركاء لمسؤولية المشتركة من جميع الجوانب .هذا وتسمح الشراكة أيضا بتحسين وتطوير النظام الاقتصادي المحلي للبلد المعني تماشيا وسيرورة حركة وديناميكية الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تطوير وتوطيد العلاقات الاقتصادية وحتى السياسية ما بين البلدان المتشاركة والمتعاونة فيما بينها[93] .

2. أسباب قيام الشراكة بين الجزائر و إيطاليا:

من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى اللجوء للشراكة التي تضفي دورا أساسيا ومهما للمؤسسة الاقتصادية، نجد :

أ. التطور التكنولوجي :

هناك تعاريف متعددة لنقل التكنولوجيا فقد عرفت على أنها عملية نقل المعرفة والآلات التكنولوجية ،أي عملية نقل حضاري للمعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مما يجب ملاحظة التكنولوجيا تتميز بطبيعة اجتماعية واقتصادية فهي تتغير مع تغير المجتمع وتقدمة، أي ان التكنولوجيا تنشا وفقا لظروف البيئة، ومن ثم فهي تتغير بتغير احتياجات المجتمع مع وقدراته، كما انه يتجسد فيها روح وشخصية كل مجتمع واسلوبه في التطور [94].

[93] أونيس عبد المجيد، الشراكة الأجنبية كآلية هامة لنقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الجزائرية: تجربة رونو الفرنسية في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة قالمة، يومي 25-26 أفريل 2017، ص 9.

[94] Ali Mansour, « Les Transferts Technologiques: Le Cas De La Téléphonie Mobile En Tunisie », Université Du Québec A Montréal, 2007,p7.

وما يمكن ملاحظته فان نقل التكنولوجيا يعني أولا، نقل المعرفة العلمية من خلال الندوات والوثائق المختلفة من التعليم والتدريب ووسائل أخرى يستفاد منها في تطويع التكنولوجيا، وثانيا نقل السلع الرأسمالية والتكنولوجيا المادية من خلال المعرفة العلمية والاستفادة من أساليب التخطيط والتعاقد المتوفرة تجاريا وتشمل توفير الخدمات التي يمكن ان تتضمن إعداد دراسات الجدوى وإعداد التصاميم الهندسية للمشاريع وتدريب الخبرات وإعدادها لإستخدام التكنولوجيا الجديدة [95].

يعتبر التطور التكنولوجي عامل أساسي في تطور المؤسسة الاقتصادية، وفتح مجال ترويج منتجاتها وتفتحها على الأسواق العالمية، ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر من الإبداع والاختراع فانه لا محالة ومن الصعب على المؤسسة الاقتصادية أن تواكب ذلك التطور المتسارع بديمومة، وذلك نظرا لتكاليفه الكبيرة والضخمة التي تقف عائقا أمام المؤسسة الاقتصادية، مما يتطلب ويستدعي وبإلحاح اللجوء للشراكة ذات الطابع الاستراتيجي لتقليص فاتورة تكاليف الأبحاث

التكنولوجية والاختراعات والابتكارات وما تتطلبه من مخابر وموارد بشرية عالية الكفاءة والتأهيل العلمي [96] .

ب. اتسام الأسواق لطابع الدولي العابر للحدود الجغرافية والقوميات:

مع ظهور شبكة الإنترنت التي تعد قفزة نوعية كبيرة في مجال الاتصال ووسيلة هامة وكبيرة لعبت دورا معتبرا في تسهيل المبادلات التجارية والتقنية بين مختلف الدول والأقطار إضافة إلى الخدمات التي تقدمها للمؤسسة الاقتصادية من خلال إحاطتها بكل المستجدات التي قد تؤثر فيها أو تتأثر ا، حيث أصبح أكثر من ضروري البحث عن الوسائل الفعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف المتعلقة لعملية الإنتاجية، مما يخلق محيطا مشجعا وذا دافعية نحو المستقبل على المدى الطويل، ومنه فان اختيار الشراكة أصبح جد مهم اعتبارها وسيلة للرد على مختلف المتطلبات التقنية والتكنولوجية المتواجدة في المحيط التنافسي المتداخل والمتشابك، الشيء الذي يعود لفائدة على المؤسسات الاقتصادية ضما

---

[95] بن لخضر يمينة، الشراكة الأجنبية كمؤشر للاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،، جامعة الجلفة ،2009، ص33.

[96] أونيس عبد المجيد، المرجع السابق، ص 11.

لتطورها ونجاحها ومسايرة لمحيطها، من خلال إتباع تسيير استراتيجي يمكنها من الوصول إلى تحقيق أهدافها المبرمجة والمخطط لها.

ت. حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية:

يدفع اقتصاد السوق ونظامه وشروطه المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام واستغلال كل مواردها وطاقاتها وبعقلانية ورشادة اقتصادية، لكي تتمكن من مواجهة المنافسة الكبيرة والحادة في بعض الأحيان من طرف المؤسسات الاقتصادية الأخرى على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك عن طريق الشراكة اعتبارها وسيلة للتعاون وتوحيد للإمكانيات الاقتصادية وتقليل للجهود التي كانت تبذلها المؤسسة بمفردها قبل إبرامها لعقود واتفاقيات الشراكة، فتزداد قوة عن طريق الشراكة مما يجعلها تتحكم أكثر في التكنولوجيا بل تعمل على الإبداع والابتكار، اللذين من خلالهما تكتسب ميزة تنافسية، وتزيد أكثر انتشارا في الأسواق، وجودة أحسن للمنتج، وثقة أكبر تجاه الزبائن، كل ذلك يمكنها من تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، وتأكيد مكانتها داخليا وخارجيا [97].

الفرع الثاني: الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الجزائر وإيطاليا

تولي الدولة الايطالية الأهمية القصوى للتعاون مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط التي تعتبرها من أولويات سياستها الخارجية في حين أن الجزائر تحظى بمكانة هامة لدى الإيطاليين لأسباب سياسية وثقافية واقتصادية.

وتعد الجزائر شريكا يمثل مصلحة استراتيجية لإيطاليا، اعتبارا للشراكة القائمة بين البلدين في قطاع الفلاحة و التكنولوجيا، ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر[98]:

-إتفاق التعاون في مجال الثقافة والعلوم و التكنولوجيا بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية الإيطالية ، الموقع بالعاصمة الجزائر بتاريخ 03 جوان 2002 مدعم ببروتوكول

---

[97] أونيس عبد المجيد، نفس المرجع، ص 10.

[98] نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة والتبعية : الجزائر نموذجا ، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص: قانون التعاون الدولي ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، 2010، ص ص 50-54.

لتنفيذ هذا الاتفاق موقع بتاريخ 15 نوفمبر 2006 بالعاصمة الجزائر. وتم هذا الاطار فتح المركز الثقافي الإيطالي بالجزائر.

-تطرقت المعاهدة الموقعة بين الجزائر وإيطاليا سنة 2003 إلى المبادئ العامة لإتفاقية الصداقة الجزائرية الإيطالية، وبابين يتعلق الأول بالعلاقات السياسية الثنائية بينما يتعلق الثاني بالتعاون في شتى المجالات.

تعد إيطاليا أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، حيث تحتل المركز الثاني سواء فيما يعني صادراتنا أو وارداتنا من الجزائر، وقد بلغ الحجم الإجمالي للتبادل خلال العام 2007 مبلغ 6,8190 مليون يورو. والسلع الرئيسية المصدرة من إيطاليا إلى الجزائر هي منتجات الحديد والصلب والآلات بأنواعها المختلفة، هذا في حين يقتصر استيراد إيطاليا من الجزائر بشكل شبه كلي على المحروقات والمنتجات البترولية المكررة (نحو 98 %من إجمالي الاستيراد). وتؤدي الواردات في قطاع الطاقة إلى ميل الميزان التجاري في غير صالح إيطاليا، برصيد سلبي بلغ 6,4485 مليون يورو عام 2007 .

المبادلات بين البلدين تقدر بـ10 ملايير دولار سنة 2007 و قفزت إلى 16 مليار دولار في 2009" ، إذ تعد إيطاليا من بين الشركاء الخمسة الأوائل للجزائر كما تعد الجزائر من الشركاء الأوائل لإيطاليا.

تحاول الدولة الجزائرية الاستفادة من التجربة الايطالية في ميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية حيث أن التجربة الإيطالية في هذا الخصوص تعد "جد فريدة" إذ أن 65 بالمائة من الثروات في هذا البلد مصدرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[99] .

توصلت إيطاليا لاتفاق مع الجزائر يتم بموجبه تحويل 48 مليون يورو إضافية من ديون الجزائر إلى استثمارات في السنوات اللاحقة، ويمثل هذا التحويل قيمة الديون المستحقة على الجزائر لإيطاليا في مشاريع التعاون بين البلدين، وتم تحديد قطاعات الاستثمار -التي توجه إليها المبلغ والمعنية

[99] نذير بطاطاش، نفس المرجع، ص51.

بالتحويل- بالتشاور بين الطرفين، على أن يشرع في التنفيذ لاحقا، ويجري الطرفان الجزائري والإيطالي مفاوضات جارية بشأن الديون التجارية التي تعرف هي الأخرى تقدما ملموسا، وكانت إيطاليا حولت 86 مليون يورو من ديون الجزائر إلى استثمارات عام 2001 في إطار تطوير سبل التعاون والشراكة بين إيطاليا والجزائر. ومن أبرز مظاهر تطور العلاقات الجزائرية الإيطالية [100].

-تخفيض هيئة الاستثمار الإيطالية لاصاتشي درجة مخاطر الاستثمار في الجزائر، ما يعني أن إيطاليا لا ترى الجزائر بلدا به مخاطر تهدد الاستثمار.

-تبدو لدى البلدين الإرادة السياسية القوية للارتقاء بالتعاون في مختلف المجالات، ومنها الاستثمار لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

الفرع الثالث: تجربة الشراكة الجزائرية مع شركات إيطالية في المجال الفلاحي

تشهد العلاقات الجزائرية الإيطالية نقلة نوعية في السنتين الأخيرتين، وتعمل الجزائر على الاستفادة من الخبرات الإيطالية في تجسيد الاستثمارات في القطاعات الحيوية، ويتحدث مختصون في الاقتصاد على أهم المجالات التي تعمل الجزائر على تطويرها بالاستفادة من الخبرة الإيطالية.

أولا/ الشراكة بين بونيفيكي فيراريزي و الجزائر:

بتاريخ 2024/02/05، أبرمت الشركة الفلاحية الإيطالية "بونيفيكي فيراريزي" (بي اف), اتفاقية شراكة مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، لتنفيذ استثمارات فلاحية كبرى في الجنوب الجزائري, لاسيما في مجال إنتاج القمح الصلب والبذور. وأوضح الرئيس المدير للشركة الايطالية, فيديريكو فيكيوني أنه أبرم عقد امتياز نهائي على مستوى ولاية توقرت لإنتاج القمح الصلب, مؤكدا أن ذلك يمثل "خطوة أولى ضمن مشروع أكبر وأهم".وأضاف في تصريحات قائلا: "نحن هنا للعمل

[100] نذير بطاطاش، نفس المرجع، ص60.

على توسعة المشروع عبر استثمارات فلاحية أخرى في الجنوب الجزائري"، مشيرا إلى أن الشركة تعمل لإطلاق استثمار "أكبر" في الجزائر خلال السنة القادمة [101].

ولفت إلى أن الشركة لن تكتفي بإنتاج القمح الصلب, وإنما تسعى لتوسيع نشاطها في الجزائر عبر الاستثمار في إنتاج البذور, الزيتون, الفواكه وفي الصناعات الغذائية, وذلك من أجل "المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر والتصدير". في هذا الإطار, أكد أن الشركة تسعى من خلال هذا المشروع إلى تصدير القمح من الجزائر نحو إيطاليا, التي تعتبر من أكبر مستهلكي القمح الصلب على مستوى العالم, ولكنها في المقابل لا تنتجه بالشكل الكافي.

ويعتبر مشروع الشركة "من بين الأهم على صعيد التعاون الجزائري – الإيطالي, لأنه مشروع استراتيجي ومفيد للبلدين"، باعتبار أن استثمارات الشركة "ستقدم مساهمة كبيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للجزائر, كما ستتيح فرص كبيرة لقطاع إنتاج العجائن في إيطاليا". وكشفت الشركة الايطالية أنها بصدد استحداث جامعة متخصصة في الفلاحة بإيطاليا, وأنها مهتمة أيضا باستحداث مركز بحث وتكوين بالجزائر, للمساهمة في رفع الإنتاج الفلاحي عبر نقل التقنيات المتطورة للإنتاج . [102]

ثانيا/ الشراكة بين عدة شركات إيطالية والجزائر:

ترغب العديد من الشركات الإيطالية الاستثمار بالجزائر في شتى القطاعات، في ظل علاقات وطيدة بين الجزائر وإيطاليا. و يقدر عدد الشركات الايطالية المستثمرة في الجزائر حاليا ب 200 مؤسسة. و يذكر أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وإيطاليا عرف قفزة نوعية خلال سنة 2022 بعد أن بلغ 16 مليار دولار مقابل 8 ملايير دولار سنة 2021، كنتيجة لالتزام الجزائر وروما بتعزيز علاقاتهما الاقتصادية [103].

---

[101] الإذاعة الجزائرية، شركة إيطالية تبدي استعدادها لتنفيذ استثمارات كبرى في الجنوب، ت النشر: 2024/02/05،ت الاطلاع: 2024/04/25، على الموقع https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40102 :

[102] الإذاعة الجزائرية، نفس المرجع.

[103] زولا سومر، شركات إيطالية قريبا في الجزائر لإنشاء مشاريع استثمارية، جريدة المساء، ت النشر: 2023/01/25، ت الاطلاع: 2024/04/25، على الموقع : https://www.el-massa.com/dz

وفي مطلع سنة 2024 أكد رئيس مجلس الاقتصادي أن عدة مؤسسات إيطالية أبدت رغبتها في إقامة استثمارات مباشرة، بينما أبدت أخرى رغبتها في إقامة استثمارات بالشراكة مع متعاملين جزائريين، وهي الآن بصدد البحث والاطلاع على بيئة الأعمال في الجزائر. وأكد أن اتفاقية التعاون والشراكة التي تم التوقيع عليها بين مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري والكونفدرالية الاقتصادية والصناعية الإيطالية بمناسبة زيارة رئيسة مجلس الوزراء الإيطالي، جورجيا ميلوني أواخر 2023 للجزائر، ستمكّن من تجسيد هذه الشراكة، بعد أن تم الاتفاق على تبادل الزيارات بين رجال أعمال البلدين لتطوير الشراكة وتبادل الخبرات بهدف تطوير بعض الشعب خاصة في قطاع الفلاحة والصناعات التحويلية والغذائية إلى جانب تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من الخبرة الإيطالية الرائدة في هذا المجال [104].

1. شركة أدلار:

تعد شركة '' أدلار'' الإيطالية إحدى الشركات الراغبة للدخول في السوق الجزائرية عبر مشاريع استثمارية تمس قطاعات عدة ، من بينها الطاقة والفلاحة وصناعة قطع الغيار، و خاصة التبادل التكنولوجي [105].

2. شركة ايني:

أكد أليساندرو تياني المدير العام لشركة "ايني" الرائدة في مجال الطاقة، اهتمام مؤسسته بالسوق الجزائرية واستعدادها لتوسيع استثماراتها في مجال الغاز، والعمل على تشجيع التطوّر الاقتصادي بنقل التكنولوجيا والخبرات والممارسات الجيدة في المجال، وهو ما أجمع عليه عديد مديري المؤسسات الإيطالية في الجزائر.

وقد أكد السفير الإيطالي بالجزائر، جيوفاني بوليزي، أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا تبعث على التفاؤل، بوجود نية واستعداد من البلدين لتطويرها، وأضاف السفير أن هذا

---

[104] زولا سومر، نفس المرجع.

[105] مصطفى عمران، أدلار الايطالية ستستثمر في الجزائر قريبا، جريدة السهم، ت النشر: 2023/02/14، ت الاطلاع: 2024/04/25، على الموقع: https://www.sahm-media.dz

الاهتمام بتوسيع الشراكة بين البلدين يعكس نوعية العلاقات الثنائية القوية، حيث تعد الجزائر أول شريك تجاري لإيطاليا إفريقيا والثالث عالميا بحجم مبادلات قدر بأكثر من 20 مليار دولار في 2022 وذكر السفير بوجود 200 مؤسسة إيطالية تنشط بالجزائر حاليا في عدة مجالات مثل الطاقة، الأشغال العمومية، والصناعات الغذائية، مؤكدا اهتمام عديد المؤسسات الإيطالية الرائدة في مجالاتها والتي تشارك في معرض الجزائر الدولي بنسج علاقات شراكة اقتصادية، حيث أشار إلى وجود عدة فرص يمكن استغلالها لتطوير التعاون الاقتصادي بالاستفادة من نوعية العلاقات الجيدة بين الجزائر وإيطاليا[106] .

وقال رئيس الوكالة الايطالية للتجارة التي تمثل المؤسسات الإيطالية المشاركة في هذه التظاهرة بأن مناخ الاستثمار بالجزائر أصبح مناخا يبعث على التفاؤل بفضل طابع الاستقرار والضمانات التي منحها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون والمتمثلة في عدم تعديل هذا القانون قبل 10 سنوات، وهي خطوة مهمة جدا لتوفير جو الأمان والثقة للأجانب الذين يتخوّفون من الاستثمار في أي بلد قوانينه غير مستقرة وتتغير باستمرار.

كما أفاد المتحدث بأن قانون الاستثمار الجديد يمنح عديد التسهيلات والتحفيزات الجبائية، وهو ورقة رابحة وضعتها الجزائر ستمكنها من حصد عديد الاستثمارات مستقبلا، مؤكدا استعداد مؤسسات بلده للاستثمار بالجزائر ووضع خبرتها ومعارفها في متناول الجزائر[107] .

خلاصة الفصل الثاني:

[106] جريدة المساء، مؤسسات إيطالية تريد الاستثمار والتوسيع في الجزائر، ت النشر: 2023/06/23، ت الاطلاع: 2024/04/25، على الموقع : https://www.el-massa.com/dz/

[107] جريدة المساء، نفس المرجع.

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم المرتكزات و دعائم الاقتصاد ككل من خلال مساهمته في أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي إلى جانب مساهمته في التقليل من العائدات النفطية، إلا انه يواجه بعض المشاكل و المعوقات التي تصيبه لهذا يجب إيجاد الحمول الممكنة التي تؤدي بالقطاع الفلاحي إلى التنمية الفلاحية وتطرقنا إلى آليات تمويل هذا القطاع التي تعد من أصعب المشاكل التي يواجهها، وفي الأخير قمنا بذكر بعض النماذج و الصيغ التمويلية التي تؤدي إلى تفعيل الإنتاج الفلاحي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على صيغ التمويل الزراعية الإسلامية.

وتعتبر الشراكة الأجنبية استراتيجية هامة تنتهجها معظم المؤسسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف أيضا إلى مواجهة المنافسة والحفاظ على مكانتها في السوق المحلية، وتوسيع نطاق وجودها إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى أنها استراتيجية تمكن من استبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تعاونية. وما يلفت الانتباه هو الانتشار السريع لهذه الاستراتيجية بين الشركات العالمية الرائدة، التي تسعى للبقاء والسيطرة وتبادل الإمكانات والموارد، فإذا كانت الشراكة منتشرة بهذه الصورة بين تلك الشركات العالمية الرائدة، فمن باب أولى أن تسعى المؤسسات الاقتصادية المثقلة بالالتزامات والتي تفتقر إلى التكنولوجية العالية والموارد الكافية إلى البحث عن شركاء لهم من الخبرة والميزات ما يعود على تلك المؤسسات بالتطور والنماء. سعيا لتحقيق هذا الهدف، اعتبرت الشراكة في الجزائر من المحاور التنموية الكبرى للمؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، وأصبح عدد عقود الشراكة المبرمة مؤشرا لقياس نجاح المؤسسة ودليلا على كفاءة مسيريها ،وبهذا التوجه توسع مجال الشراكة في الجزائر ليشمل قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، مما قد يعطي دفعا لتشجيع وتنويع الإنتاج، ودعم الصادرات خارج المحروقات.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد سعت الجزائر بمحاولات جادة منذ الاستقلال للتحرر من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات والبحث عن التنويع الاقتصادي، و هذا من خلال البرامج و المشاريع و مختلف الإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني و بالخصوص القطاع الفلاحي. إذ يحتل هدا القطاع أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد الجزائري من هذا الناتج، واستيعابه لنسبة مهمة من العمالة والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة، كما يعتبر من المؤشرات الأساسية التي تسهم في تقليص الفجوة الغذائية، وتوفير الموارد النقدية من العملات الأجنبية. لذلك قامت الجزائر بانتهاج مجموعة من السياسات لتطوير القطاع الفلاحي منذ الستينات، وفق مراحل مختلفة على غرار مرحلتي التسيير الذاتي والثورة الزراعية قبل فترة الإصلاحات، ومرحلتي تنظيم المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وإعادة الهيكلة خلال فترة الإصلاحات، ووضع بعض البرامج والمخططات التنموية في سبيل تطوير هذا القطاع على غرار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، بالإضافة إلى الاهتمام بتنظيم العقار الفلاحي من خلال مجموعة من القوانين آخرها قانون الامتياز الفلاحي.

وبالنظر لمكانة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني، إلا أنه رغم المحاولات العديدة والتوجيهات الجديدة لإعادة هيكلة القطاع من خلال البرامج والمخططات التنموية، وآليات تنفيذها، إلا أنه بقي دون تحقيق المردودية المنتظرة منه، و هذا في ظل تداخل العديد من الأسباب منها عدم وجود تحفيزات في القطاع الفلاحي مما جعل حول الاتجاه إلى قطاعات أخرى، و عدم الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات البديلة و الطاقات الناشئة، إضافة إلى عدم تحقيق الفعالية المنتظرة من مؤسسات التمويل رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات و مقومات عدّة و واعدة، لتكون بذلك بديلا استراتيجيا للبترول في ظل نضوب الاحتياطات النفطية أو ظهور طاقات بديلة تغني عن استغلال هذه الطاقة مستقبلا.

من خلال ما سبق نستخلص مجموعة من النتائج، وهي:

-من تحليلنا لواقع الموارد الفلاحية في الجزائر، تبين لنا أن القطاع الفلاحي يتوفر على موارد طبيعية (أراضي وموارد

مائية) وموارد بشرية هامة غير مستغلة، وثروات حيوانية ونباتية يمكن الاعتماد عليها واستغلالها في زيادة الإنتاج الزراعي أفقيا أو عموديا، بالتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات استغلال الأراضي والري والبذور والشتلات المحسنة وراثيا، واستخدام السلالات الحيوانية الجيدة؛

-أبدت الجزائر إرادة قوية في تطوير وترقية الاستثمار بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي، وسن العديد من

القوانين والتشريعات والضمانات المحفزة والمشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، وإنشاء النظام المؤسساتي المؤطر

له، وتخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي؛

-و فيما يخص التنويع الاقتصادي في الجزائر ، يمكن القول بأنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة، حيث لاحظنا ضعف التنويع الاقتصادي ، مما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي، أما قطاع الفلاحة الذي يعتبر في الأصل ركيزة أي اقتصاد يمثل جزء ضعيف من الإنتاج المحلي الإجمالي ،وهذا ما يدل على هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني؛

-ومن النتائج المتوصل إليها أنه بالرغم من المؤهلات والإمكانيات الفلاحية التي تجعل الجزائر بلدا فلاحيا بامتياز، إلا أن البلد بعيد كل البعد عن استغلالها واتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي؛

-على الرغم من المساعي و الإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل بناء اقتصاد وطني واعد، و ذلك عن طريق تنويع الصادرات و مصادر التدفقات المالية فشمت كل المحاولات لإخراج اقتصاد الجزائر من حالته الريعية. رغم حجم المبالغ المقدمة لتمويل القطاع الفلاحي إلا أنه لم يرقى للمستوى المطلوب؛

-لا تقوم التنمية الفلاحية إلا بوجود سياسة فلاحية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج التي تهدف إلى زيادة الاستثمار

الفلاحي، لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وسياسة سعرية تهدف إلى تحقيق

أحسن الأسعار للمنتجات الفلاحية، وسياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، وسياسة

تجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي؛

-تكمن أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي في تنمية الروابط الأمامية والخلفية التي تشكلها مع بقية القطاعات الأخرى، من خلال استخدام مخرجات القطاعات الصناعية والتكنولوجيا في القطاع الفلاحي، واستخدام مخرجات القطاع الفلاحي في الصناعات الغذائية والتحويلية كمواد خام أولية، كما يساهم في توفير الموارد النقدية من خلال التجارة الداخلية والخارجية، التي تخدم احتياجات التنمية الاقتصادية، مما ينعكس في النهاية على زيادة الدخل الوطني وفي نصيب الفرد منه، وفي زيادة حجم الادخار ومن ثم حجم الاستثمار؛

-لا زالت الجزائر بعيدة عن سياسة التنويع ووضعها لرؤية طويلة الأمد تتطلب منها العمل على وضع نهج متوازن في التنمية وتتطلب مزيج دقيق ومتجانس ومتكامل من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والبنية التحتية؛

-إن التعرف على محددات التنويع يلعب دورا هاما في وضع استراتيجية التنويع الاقتصادي .و تتمثل هذه المحددات في الاستثمار الأجنبي و المحلي و خاصة القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع ضرورة التركيز على تنمية الروابط سواء بين الشركات الأجنبية و المحلية أو بين قطاع النفط و القطاعات الأخرى في الاقتصاد . و تعتبر المتغيرات المؤسسية و الحكم الراشد أهم هذه المحددات.

الاقتراحات:

وبناء على ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

-تدعيم الاستثمارات المحلية للخروج من تبيعة قطاع المحروقات؛

-تعزيز استراتيجيات القطاع الفلاحي، وذلك بالاهتمام بالثروات الطبيعية المتواجدة بالتراب الوطني مع حسن استغلالها بكفاءة وفاعلية؛

-يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن الزراعة والتنمية الريفية، فهي في حاجة إلى تصميم

وتنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة، لزيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي، وإلى إعادة النظر في هذه التدابير وفق

متطلبات التنمية والأوضاع الدولية ؛

-تحسين وتنشيط أسس نظام التدريب على البحث والإرشاد للمزارعين ومعاهد البحوث والجامعات

كوسيلة لتطوير أسس التنشيط المستدام للإنتاج الزراعي؛

-زيادة تفعيل برامج تدعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة، و إنشاء آليات و هيئات جديدة لسد الفجوات التي لم تتمكن الهيئات السابقة من حلها؛

-تأهيل الشباب من خلال انخراطهم في دورات تكوينية و تشجيعهم في خدمة القطاع الفلاحي.

-تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالقطاع الفلاحي؛

-تكثيف إبرام الاتفاقيات الثنائية الدولية في مجال القطاع الفلاحي، وتفعيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية من أجل زيادة التجارة البينية في السلع الزراعية مع ضرورة الاستفادة منها؛

-إعادة النظر في استراتيجية القطاع الفلاحي، حيث لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي ونمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير؛

-ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصيا مع الجزائر كماليزيا واندونيسيا باعتبارهما من اقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري؛

-توفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص، وكذا التوجه نحو عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة سواء في منح الامتيازات، أو منح فرص الاستفادة من المشاريع التي تطرحها الحكومة؛

-تقوية الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ؛

-تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد ودمجه في عملية التنويع الاقتصادي لماله من دور في رفع من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوجيهه للمشاريع التي تحقق التنوع في الهيكل الإنتاجي والتصديري للدولة ؛

-محاربة الفساد بكل أنواعه الإداري، المالي، السياسي، وبذلك تزداد الشفافية في مختلف المعاملات لتصبح البيئة الاقتصادية ملائمة لمختلف النشاطات الاقتصادية على اختلاف أنواعها؛

-ضرورة وضع الموارد المالية والبشرية في الاماكن المخصصة لها وفرض رقابة عليها وتتبعها لغاية الوصول إلى الأهداف المرجوة ؛

-تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للاستثمار في قطاعات خارج المحروقات، لتمكين الجزائر من التخلص من التبعية للمحروقات؛

-ضرورة زيادة الاستثمار العمومي في القطاع الزراعي من خلال تخصيص نسبة هامة لهذا القطاع، وجعله من أولويات الحكومة حيث تعتبر حصة هذا القطاع منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والخدمات ، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع ووضع خطة شاملة لسياسة الإقراض الموجهة للقطاع الزراعي؛

-تنفيذ نظام فعّال للتمويل والتأمين على المحاصيل من خلال تعزيز وتنشيط البنوك والوكالات الزراعية لضمان تعبئة المدّخرات والقروض الفلاحية؛

-توسيع نطاق الزراعة الإيكولوجية لاستغلال الموارد الطبيعية من خلال تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز؛

-تحسين نظام الحوافز للزراعة لتحديد أولويات الإنتاج الزراعي المستهدف، لا سيما في المجالات التنافسية ، الأمر الذي سيسيم بشكل كبير في زيادة الصادرات غير النفطية؛

-تأمين اليد العاملة في القطاع الفلاحي خاصة الموسمية الذي يعد من أهم معوقات القطاع.

قائمة المراجع

1/ **الكتب:**

1. سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**. دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن2009.

2. طاهر حيدر، **أساسيات الاستثمار**. ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

3. مجموعة من الباحثين، **فرص وتحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا**. مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، الجزائر،2021.

4. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية ومُحَمَّد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها نظرياتها سياساتها**. الدار الجامعة للنشر، مصر 2000 .

5. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

6. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** .دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، 2012 .

7. مُحَمَّد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**. ط5، دار وائل للنشر، الأردن ، 2009.

8. مروان شموط وكنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008 .

2/المقالات والدراسات:

1. أحمد ضيف و أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ،المجلد 14، العدد 19، تاريخ النشر:2018/10/29.

2. باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح ، **مجلة الباحث**، عدد2، الجزائر، 2013.

3. خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، **مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية**، المجلد 19 ، العدد 1 ،جامعة القاهرة، مصر، 2018.

4. شليحي الطاهر وبن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، **مجلة الحقيقة**، مجلد 17 ،العدد 47 ،ديسمبر 2018 .

5. فضيلة مزوزي و مُحَّد قويدري، الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد01، ت النشر:30-03-2021.

6. دنيا خنشول، التنويع الاقتصادي في الجزائر الواقع وإمكانية التحقيق، **مجلة دراسات اقتصادية** ،المجلد7،العدد1،جوان2020.

7. على مُحَّد مسعود، المقومات الاقتصادية ومتطلبات الاستثمار في دول أفريقيا، الدوافع والمخاطر، ليبيا ،2008.

8. لزعز علي، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة، **مجلة أفاق**، العدد 4، عنابة، 1998.

9. أونيس عبد المجيد، الشراكة الأجنبية كآلية هامة لنقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الجزائرية: تجربة رونو الفرنسية في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة قالمة، يومي 25-26 أفريل 2017.

10. أوكيل رابح و حبيش عمي، تشخيص القطاع الفلاحي و إمكانيات تطويره في الجزائر واقع القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية PNDA، الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 28-29 نوفمبر 2017.

11. التوفيق كرمية وعبد الكريم المومن، برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، المؤتمر الوطني الثالث حول سياسات

التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ،والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 11-12 نوفمبر2014.

12. بوشارب خالد ولقوقي فاتح، واقع التأمين على القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة التأمينات متعددة الأخطار للبيوت البلاستيكية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA) (، وكالة بسكرة، الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعموم التجارية و عموم التسيير، جامعة الوادي، يومي 27-28 نوفمبر2018.

13. حاوشين ابتسام ومُحَّد أمين سلامي، واقع إصلاح نظام تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر لفترة 1962-2016، الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العموم التجارية و عموم التسيير، جامعة الوادي، يومي 27-28 نوفمبر2018.

14. مُحَّد هاني، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، ملتقى علمي وطني منظم يوم 11 مارس 2021 م، بجامعة العقيد اكلي مُحَّد أولحاج، البويرة.

15. رجراج مُحَّد، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

16. علي حبيش ونسيمة بن يحي، واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط(2000-2019)، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

17. عبد الرزاق بن علي ونجوى راشدي، التنويع الإقتصادي :المفهوم، الأهمية والمحددات، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي ،نوفمبر 2016 .

3/الأطاريح و المذكرات:

1. بوشملة إيمان ولونيس سارة، أهمية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2019.

2. بن لخضر يمينة، الشراكة الأجنبية كمؤشر للاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،، جامعة الجلفة ،2009.

3. بوعافية رضا، أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العقاري، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة باتنة،2009.

4. جلال الوافي وخالد أمير، استراتيجيات التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 2000-2014، مدكرة لنيل الماستر في مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2017.

5. سهام بن ساهل ، استراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة ، مذكرة لنيل ليسانس في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،1996.

6. سمير عزالدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018.

7. فوزية غربي، الزراعة بين الاكتفاء و التبعية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2008.

8. غردي مُحَّد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحميل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

9. مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة بسكرة، 2017.

10. نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة والتبعية : الجزائر نموذجا ، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص: قانون التعاون الدولي ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، 2010.

11. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007.

12. نور مُحَّد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات : دراسة حالة ولاية تيارت ،مذكرة لنيل الماجستير تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وغلوم التسيير، جامعة تلمسان،2012.

13. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980 2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ، 2014.

14. زبيري رابح، الاصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، سنة 1996 .

15. زاوي أعمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

16. زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، سنة 2000 .

4/النصوص القانونية:

1.المرسوم التشريعي رقم 23-12 الصادر بتاريخ: 1995/10/05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 14، الصادرة في 1993/10/10.

5/ الموقع الالكتروني:

1. جريدة المساء، مؤسسات إيطالية تريد الاستثمار والتوسيع في الجزائر، ت النشر: 2023/06/23، ت الاطلاع: 2024/04/25، على الموقع: https://www.el-massa.com/dz/

2. مصطفى عمران، أدلار الايطالية ستستثمر في الجزائر قريبا، جريدة السهم، ت النشر: 2023/02/14، ت الاطلاع: 2024/04/25، على الموقع: https://www.sahm-media.dz

3. زولا سومر، شركات إيطالية قريبا في الجزائر لإنشاء مشاريع استثمارية، جريدة المساء، ت النشر: 2023/01/25، ت الاطلاع: 2024/04/25، على الموقع : https://www.el-massa.com/dz

4. الإذاعة الجزائرية، شركة إيطالية تبدي استعدادها لتنفيذ استثمارات كبرى في الجنوب، ت النشر: 2024/02/05،ت الاطلاع: 2024/04/25، على الموقع : https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40102

6/ الدراسات باللغة الأجنبية

1. Ali Mansour, «Les Transferts Technologiques: Le Cas De La Téléphonie Mobile En Tunisie», Université Du Québec A Montréal, 2007.

2. Vincent Lagarde , Le profil du dirigeant comme variable explicative des choix de diversification en agriculture , La Revue des Sciences de Gestion, n° 220-221 ,Direction et Gestion ,2006.

3. François Ngangoue, PLANIFIER ET ORGANISER LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE EN AFRIQUE CENTRALE , éditions ICES(Revue congolaise de gestion) 2016.

4. Boualem REMINI, La problématique de L'eau en Algerie, Office des publications universitaires, Alger2005.

فهرس المحتويات

تشكرات والاهداء	
ملخص الدراسة	
مقدمـــــة	**1-5**
الفصل الأول **التأصيل النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي**	**06**
المبحث الأول: أساسيات حول التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر	**07**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي في الجزائر	**08**
الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي و أهميته	**10**
الفرع الثاني: محددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	**13**
المطلب الثاني: الاستثمار كمحدد من محددات التنويع الاقتصادي	**15**
الفرع الأول: ماهية الاستثمار	**16**
الفرع الثاني: المناخ الاستثماري ومحددات التنويع الاقتصادي	**19**
المطلب الثالث: مفهوم القطاع الفلاحي و أهميته	**25**
الفرع الأول: مفهوم الفلاحة وخصائصها.	**28**
الفرع الثاني: أهمية القطاع الفلاحي و أنواعه .	**30**
المبحث الثاني: القطاع الفلاحي بين الامكانيات وحتمية التنويع الاقتصادي	**35**
المطلب الأول :الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر	**36**
الفرع الأول :مقومات و واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	**36**
الفرع الثاني :مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	**38**
المطلب الثاني :المقومات الفلاحية وبرامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر	**39**
الفرع الأول: سياسة الفلاحة قبل وبعد إعادة الهيكلة	**40**
الفرع الثاني: سياسة الفلاحة في ظل الاصلاحات الاقتصادية	**41**
خلاصة الفصل	**35**
الفصـل الثانـي **الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في**	**45**

الجزائر (نموذج الشراكة الجزائرية الايطالية).	
المبحث الأول: اسهامات واستراتيجيات الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر	**46**
المطلب الاول : مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر	**47**
الفرع الاول : المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي	**48**
الفرع الثاني :مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي والإجمالي	**49**
الفرع الثالث :مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل	**51**
الفرع الرابع: مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية	**53**
المطلب الثاني: الاستراتيجيات البديلة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	**55**
الفرع الأول: تحديد أولويات مجالات التدخل لحل مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر	**56**
الفرع الثاني :آليات التمويل في ظل وجود أو إلغاء الدعم الزراعي	**59**
المبحث الثاني: تحديات وحلول الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل تفعيل التنوع الاقتصادي	**60**
المطلب الأول: تحديات تتعلق بالموارد البشرية وتكنولوجية	**63**
الفرع الاول : تحديات تتعلق بالموارد البشرية	**65**
الفرع الثاني: تحديات تتعلق بالتكنولوجيا	**66**
المطلب الثاني: الشراكة الايطالية الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي ونقل التكنولوجيا كنموذج للحلول في مجال قطاع الفلاحة	**67**
الفرع الاول مفهوم الشراكة و أسباب قيامها بين الجزائر وإيطاليا	**69**
الفرع الثاني :الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الجزائر وإيطاليا	**71**
الفرع الثالث: تجربة الشراكة الجزائرية مع شركات إيطالية في المجال الفلاحي	**73**
خلاصـــة الفصـــل	**75**
الخاتمـــة	**77**